التكاملية في قراءة النصِّ القرآنيّ وفهمه

أ.م.د. حيدر علي نعمة محمد
الجامعة العراقية/ كلية الآداب
Dr_haider1977arts@yahoo.com

الملخص:

تعرَّض البحثُ لبيان أحد أهمِّ الجوانب العامة والظواهر المهمة التي لا بدَّ من توافرها لمن يروم الفهم السليم والمتكامل للنصوص العربية والشرعية على حدٍّ سواء؛ ولا سيَّما القرآنية منها؛ فجاءت الدراسة في خمسة مباحث، تناولتُ في **المبحث الأول** ضرورة التعامل مع النصِّ كوحدة واحدة لا ٱجتزاء فيها ولا بتر، وأثر ذلك في تحقيق التكامل، في حين درستُ في **المبحث الثاني** ظاهرة السياق وأثرها في تحقيق التكاملية، وعرَّجتُ في **المبحث الثالث** على دراسة أثر تضافر العناصر اللغوية وتكاتفها وتكاملها في أداء المعنى، وجاء **المبحث الرابع** ليُسلِّط الضوء على أهمِّ العناصر والظروف والملابسات والاعتبارات الأخرى ومدى إسهامها في تحقيق التكامل بغية بلوغ الفهم التامّ، ودرستُ في **المبحث الخامس والأخير** طريقة الأداء اللغوي وأثرها في توجيه النصِّ تحقيق التكامل؛ لتأتي الخاتمة بعد ذلك لتكتنف نتائجَ البحث وأهمَّ ما توصَّل إليه، متلوَّة بسردٍ مُسلسلٍ ومفصلٍ لأهمِّ المصادر والمراجع التي أفدتُ منها في إثراء المادة العلمية للبحث.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن ٱهتدى بهديه إلى يوم الدين... وبعدُ؛ فكثيرة هي الظواهر التي تكتنف لغتنا العربية المجيدة وكتابها الأكبر – القرآن الكريم – وهي واسعة سعة تلك اللغة المجيدة المعطاء، وقد كُتب لتلك الظواهر أن تتعايش فيما بينها في أُسر متواشجة متراحمة يعود كلٌّ منها إلى الآخر بفيضٍ سخيٍّ من مكنون عطائه ويستمدُّ منه في الوقت ذاته عناصر حيويته وعنفوانه وشبابه ووقود طاقته التي لا تنضب.

ولكننا ألفينا بين الفينة والأخرى من يحاول يائساً تعضية تلك الظواهر أو النصوص والتراكيب التي تكتنفها؛ فيقتطع جزءاً لا يمكن أن يتجزَّأ من هذا النص، أو بتر جزءٍ آخر، أو عزله، أو تفريقه، أو غير ذلك من المحاولات والاجتهادات التي لا يُقرُّها العُرف اللغوي، ولا يُبيحها الحدُّ الشرعي، وقد يتعدَّى بعض أولئك المجترئين النصَّ نفسه إلى واحدة أو أكثر من جملة الظواهر التي رسمت لنا ملامحه بوضوح وحدَّدت معالمه وبيَّنت صوب ٱتجاهه ومكنونات إيمائه!!

وهؤلاء المجترئون حين يلجأون إلى تلك الممارسات الجريئة قد يكون ما أقدموا عليه متكئاً على مبدأ الاكتفاء والاختصار والتيسير والتخفف، أو يكون ذلك هو حدُّ معرفتهم ومبلغ علمهم ونهاية فهمهم ونتيجة ٱجتهادهم، أو قد يكمن وراء ذلك غرضٌ دفين ذو نوايا خطيرة لا تعرف للبراءة ولا للأمانة سبيلاً.

ومن هنا يبرز الأثر الفاعل والخطير الذي يُحدثه التعاملُ الحَذِرُ مع تلك النصوص وفق ما يُمليه مبدأ «**التكامل**» في قراءة تلك النصوص، والذي يروم أداء المهمة الرسالية السامية لهذا النص اللغوي أو ذاك النصِّ الشرعي أو الأدبي؛ فدراسة واحدةٍ أو أكثر من الظواهر العديدة التي تدخل في صياغة النصِّ أو ما وراء النصِّ قد تصيبه بالشلل أو تعرِّضه لبعض التشوُّهات المتفاوتة بحسب نسبة الإيغال في الإصابة أو في الإهمال والنبذ!!

وما ينطبق على هذه الظاهرة أو تلك ينطبق من بابٍ أولى على النصِّ الذي يتأثر تأثراً مباشراً بما يجري حوله من جعجعةٍ تُحدِثها المعاول التي ترمي إلى تفكيك النص وهدمه وتعطيله وتكفينه؛ من خلال تقطيع أوصاله، وبتر أعضائه الحيوية التي تتوقف عليها عافيته وعنفوانه وفعاليته وأسرار عطائه، والغرض من وراء ذلك هو تشويه صورة النص وتزوير الرسالة التي يحملها أياً كانت!!

ومن هنا، وتحقيقاً لجملة المقاصد التي أومأتُ إليها؛ فقد تطلَّبت طبيعة البحث ومنهجيته أن يقوم على **مُقدِّمةٍ وخمسة مباحث وخاتمة**، تناولتُ في **المبحث الأول** ضرورة التعامل مع النصِّ كوحدة واحدة وأثر ذلك في تحقيق التكامل، في حين درستُ في **المبحث الثاني** ظاهرة السياق وأثرها في تحقيق التكاملية، وعرَّجتُ في **المبحث الثالث** أثر تضافر العناصر اللغوية وتكاتفها وتكاملها في أداء المعنى، وجاء **المبحث الرابع** ليُسلِّط الضوء على أهمِّ العناصر والظروف والملابسات والاعتبارات الأخرى ومدى إسهامها في تحقيق التكامل والفهم، ودرستُ في **المبحث الخامس والأخير** طريقة الأداء اللغوي وأثرها في توجيه النصِّ تحقيق التكامل؛ لتأتي الخاتمة بعد ذلك لتكتنف نتائجَ البحث وأهمَّ ما توصَّل إليه، متلوَّة بسردٍ مُسلسلٍ ومفصلٍ لأهمِّ المصادر والمراجع التي أفدتُ منها في إثراء المادة العلمية للبحث.

المبحث الأول/ التعامل مع النص كوحدة واحدة وأثر ذلك في تحقيق التكامل

إنَّ واحداً من أهمِّ الأدوات والعناصر والاعتبارات وأخطرها وأكثرها فاعلية في تحقيق مبدأ التكامل في فهم النصوص القرآنية عموماً هو الرجوع في دراسة موضوع النصِّ وتدبُّره إلى جميع ما جاء في القرآن الكريم حوله من آيات أُخر، وما جاء من أقوال الرسول ﷺ الثابتة عنه؛ فمن شأن هذا الرجوع أن يهدي الباحث المتدبِّر إلى الفهم الأدنى إلى الحقِّ والصواب؛ ولا سيَّما إذا ما أدرك أنَّ واحداً من أهمِّ الجوانب العامة التي تمتاز بها بياناتُ القرآن الكريم: ((تداخلُ معانيه وموضوعاته؛ بحيث ترتبط في بناءٍ متكاملٍ متناسق يتعذر الإتيانُ بمثله))[١]؛ وما عليه بعد ذلك سوى ٱنتقاء المعنى الملائم من بين جملة المعاني التي خرجت إليها الكلمة القرآنية الواردة في النصِّ موضع التدبُّر[٢]!!

وبذا ٱستبانت لنا ضرورة ملاحظة المتدبِّر الحصيف لكتاب الله ﷻ لمسألة ٱرتباط معنى الكلمة أو الجملة القرآنية بما تفرَّق في القرآن الكريم من معانٍ تجتمع معه في موضوع واحد، وتتصل بمعاني الآية التي هي منها، والسورة التي هي فيها، وهذا يتطلَّب من المتدبِّر للنص القرآني تتبُّع ما في القرآن المجيد من نصوصٍ ذات دلالات تشترك – ولو بوجهٍ واحد من الوُجُوه – مع المعنى الذي يبحث عنه في موضوع واحد؛ ليكتشف موقع هذا المعنى من جملة الموضوع؛ فلا محيص له عن تتبُّع كل النصوص القرآنية المتعلِّقة بالموضوع الواحد، وتدبُّرها معاً، ملاحظاً تكامل دلالاتها، ومستبعداً – ما أمكن – تصوُّرات التكرار؛ فالأصلُ التأسيسُ لا التأكيد[٣].

ولا يتسنَّى له ذلك إلا من خلال جمع النصوص القرآنية وحشدها من مختلف سور القرآن الكريم، المتعلِّقة بالأفكار والمعاني التي ٱشتملتْ عليها الآية الموضوعة للتدبُّر، والتأمُّلِ فيها مجتمعة متكاملة، لا مجزأة متناثرة؛ وذلك لأنَّ ((كلَّ معنىً جزئيٍّ مستفادٍ من جملة قرآنية له ٱرتباطٌ بما تفرَّق في القرآن من معانٍ تلتقي معه في موضوع واحد، وله ٱرتباطٌ آخر وثيق بمعاني الجمل الأخرى التي ٱشتملتْ عليها الآية، كما إنَّ الآية ذاتُ ٱرتباطٍ وثيق بوحدة موضوع السورة... فإما أنْ يكتشف أن هذا المعنى الجزئيَّ يملأ فراغ حبة في عقد الموضوع؛ حتى يتكوَّن منه ومن سائر المعاني الموزعة في القرآن حول ذلك الموضوع موضوعٌ تامٌّ كاملُ العناصر، وإما أنْ يكتشف أنه معنىً مكرَّر؛ إلا إنَّ المناسبة ٱستدعتْ تكريره في موضوع السورة؛ لأنه ذو ٱرتباطٍ بجانبٍ من جوانبه بالمعاني الأخرى التي دلَّتْ عليها الآية، أو بمعانٍ أخرى جاءتْ في السورة، أو بوحدة موضوع السورة، مع ملاحظة أن الغرض التربويَّ أو التعليميَّ ٱقتضى إيرادَه في الموضوع الذي تعالجه الآية، أو تعالجه السورة، وعلى المتدبِّر أن يبحث ويتأمل حتى يكتشف المناسبة، أو الغرض التعليميَّ أو التربويَّ ضمن المنهج التعليميِّ القرآنيِّ العامّ))[٤].

ومبدأ التكامل في فهم النصوص العربية والشرعية؛ ولا سيما القرآنية منها، يتوقف إلى حدٍّ بعيد على ملاحظة تلك المسائل الدقيقة ومُراعاتها في التدبُّر والتحليل والفهم، هذا ((وقد يكون للجملة القرآنية التي تحمل معنىً عامَّاً أو خاصَّاً عددٌ من الارتباطات من عدَّة جوانب منها بعددٍ من الجُمل القرآنية في السورة، وبعددٍ آخر من الجُمل التي تشترك معها في موضوع عامٍّ عبر القرآن المجيد كلِّه، فمن قواعد التدبُّر الأمثل: تدبُّر هذه الارتباطات المختلفة؛ سواءٌ أظهَرَ فيها الرابط، أو لم يظهرْ... إنَّ ٱلتزام هذه القاعدة من قواعد التدبُّر لكتاب الله ﷻ يُقدِّم للمتدبِّر نفعاً عظيماً ومفاهيم جليلة))[٥].

وبناءً على ما سبق؛ ((فالأصلُ تكاملُ النصوص القرآنية الواردة حول موضوع واحد... والذين لا يفهمون مبدأ تكامل النصوص القرآنية، ولا يجعلونه من القواعد الأساسية لما يتدبَّرون من كتاب الله ﷻ؛ يقعون في عدَّة أخطاء؛ منها: أنهم لا ينتبهون إلى المعنى المُضاف الذي ٱشتمل عليه النصُّ

الثاني، ومنها: أنهم يُفرِّقون بين آيات الله ﷻ في كتابه؛ فيفهمونها أشتاتاً، ولا يتدبَّرونها على أساس أنها وحدةٌ مجتمعة، وأن كلّاً منها يملأ فراغاً من الموضوع العامِّ لا يزاحم فيه غيره، ومنها: أنهم قد يُطبِّقون بعضها على بعض؛ فيجعلونها مُكرَّرات، ويُلغون بذلك الدلالات الخاصة التي ٱنفرد بها كلُّ نصّ!! والذي يُوقعهم في هذا الوهم أنَّ إضافة الفكرة الجديدة في النصِّ الثاني أو الثالث قد ٱستدعتْ إعادة أصل الموضوع، فهم يغفلون عن الفكرة المضافة؛ فيتصوَّرون أنَّ النصَّ كلَّه تكريرٌ لما سبقه لغرض التأكيد!! وقد يُعلِّلون ذلك بأغراضٍ تربوية، على أنَّ التأكيد والأهداف التربوية أمورٌ باقية لا تُلغى مع فهم الفكرة المضافة في النصِّ الجديد، وهكذا يفعل المُعلِّم البارع كلَّما أراد أن يُضيف فكرة لدرسٍ سابق))[٦].

وذلك يُحتِّم على من يُقدِمُ على التعامل مع آي الذكر الحكيم فهماً أو إفهاماً ((أن يجمع المعاني الجزئية الصحيحة التي تنسجم مع دلالة النصِّ بسوابقه ولواحقه، وبدلالة نصوصٍ أخرى مُوزَّعة في القرآن، تتمم معنى النصِّ الموضوع للتدبُّر، ويُؤلِّف منها معنىً جامعاً كلياً، ويفهم النصَّ الذي يتدبَّره بمقتضى ذلك... فالفهمُ السَّديد والتدبُّر الصحيح للنصوص القرآنية يُوجبان على المتدبِّر لكتاب الله ﷻ أن يجمع كلَّ النصوص المتعلِّقة بموضوعٍ واحد، ويتدبَّرها مجتمعة، مالئة أمكنتها من الموضوع؛ كي لا يطغى بعضُها على بعض، ولا يتجاوز حدودَ مكانه الخاصِّ به؛ فيأخذ مكان غيره!!))[٧].

كما يُوجبُ عليه، ولا يعفيه ٱلبتة من أن يكون شديدَ الحيطة والحذر من ٱقتطاع النصوص والجُمل القرآنية عن سوابقها ولواحقها؛ حتى يتأكَّد تماماً من أن مجموعة الآيات التي ٱقتطعها لا تكوِّن مع غيرها وحدةً متماسكة؛ فيؤثر الاقتطاعُ في فهم دلالاتها، وقد يُغيِّر المعنى المرادَ الذي يدلُّ عليه النصُّ مجتمعاً غير مفرَّق؛ إذ كثيراً ما يُلاحَظُ في النصوص القرآنية ٱرتباطُ مجموعةٍ من الآيات في موضوع جزئيٍّ من السورة، وٱقتطاعُ بعضٍ منها وفهمُه على أنه نصٌّ منفصل قد يجنح بالمتدبِّر عن فهم المعنى المراد!!

فالواجب عليه أن ينظر إليها مجتمعة؛ ليفهم دلالات النصِّ وترابط معانيه، وأن لا يقتطع آية أو فقرة من آية، ويفهمها فهماً منفصلاً؛ فمن شأن هذا الاقتطاع أن يُوهِمَ غيرَ المراد، أو يُوقع في الخطأ، أو قد يُضعف من كمال دلالات النصِّ.. ومما يحصل به إيهام معنىً غير مُراد لدى ٱقتطاع النص: أن يكون النصُّ المقتطع يشتمل على تعميمٍ أو تخصيصٍ غير مقصود[٨]!!

كما يُساعده هذا النمط من السَّبْر المُعمَّق للنصوص القرآنية، والتتبُّع الفاحص لمظانِّها ومواطنها، والتدبُّر الحصيف لمراميها، يُساعده أيَّ مساعدة على وضع خريطة دالَّة وهادية له أثناء سيره في أرجاء الموضوع الذي تكفَّلت تلك النصوصُ بعلاجه، ويُعينه على تجميعها تجميعاً حكيماً منطقياً متكاملاً متناسقاً، وتحديد أبعادها ومفاهيمها تحديداً تبقى معه دلالة كلِّ نصٍّ منها دلالة صحيحة وسليمة،

وٱستقرائها على قدر الاستطاعة، وبالتالي الحيلولة دون إلغاء أيِّ معنىً لآيةٍ هو مرادٌ دواماً كلَّما جاء موردُه؛ ذلك أنَّ النصوص القرآنية متكاملة في الموضوعات التي ٱشتمل عليها القرآن الحكيم.

زِدْ على ذلك أن السياق اللفظيَّ العامَّ للنصِّ الكريم يشترط على المتدبِّر أو المفسِّر ٱستحضارَ جميع النصِّ القرآنيِّ حتى في حال تفسير بعضه، ولا يحقُّ له بحالٍ ٱقتطاعُه، أو بترُه، أو الاكتفاءُ بجزءٍ منه!! فلا وجود للنصِّ المنعزل أو المقتطع للأساليب الجزئية في اللغة والقرآن؛ بلْ إنَّ طبيعة النصوص – كيما تفهم على الوجه الصَّحيح – تقتضي التكامل والتلاقح والتواشج والتداخل والتشابك[٩]، وقد صرَّح ٱبن حزم رحمه الله من قبلُ، وأكَّد أهلُ علم اللغة والتفسير من بعدُ بأنَّ القرآن والحديث كلَّه لفظة واحدة؛ فلا يُحكم بآيةٍ دون أُخرى، ولا بحديثٍ دون آخر؛ بلْ يُضمُّ كلُّ ذلك بعضه إلى بعض؛ إذ ليس بعضُ ذلك أولى بالاتِّباع من بعض، ومن فعل غيرَ هذا؛ فقد تحكَّم بلا دليل[١٠]!!

وفي هذا السياق يقول ٱبن جني رحمه الله في «**باب التفسير على المعنى دون اللفظ**»: ((ٱعلمْ أنَّ هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس، وٱستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما مذلوا به[١١] وتتايعوا فيه[١٢]؛ حتى إنَّ أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة والأقوال المُستشنعة إنما دعا إليها القائلين بها تعلُّقُهم بظواهر هذه الأماكن، دون أن يبحثوا عن سرِّ معانيها ومعاقد أغراضها!!))[١٣].

المبحث الثاني/ السياق وأثره في تحقيق التكامل:

هناك عدة عناصر تدخل في سبك المعنى القرآني وحبكه كيما يُؤدِّي رسالته الإبلاغية في الهداية والإرشاد على نحوٍ أمثل، وهذه العناصر منها ما هو لغويٌّ، ومنها ما هو غيرُ ذلك، وبحثنا هذا يُسلِّط الضوء على واحدٍ من تلك المكتنفات المحيطة بالنصِّ القرآنيِّ المجيد، والمؤثرة فيه تأثيراً بيناً؛ ذلك هو مبدأ التكامل في قراءة النصِّ القرآنيِّ وفهمه، وعدم إمكان ٱجتزائه أو بتره من بين أخدانٍ له؛ سواء كان ذلك على مستوى الآية الواحدة، أو على مستوى النصِّ المتكامل المُؤلَّف من عدَّة آيات، والذي يروم أداء معنىً مُعيَّنٍ ورسالة مقصودة مُحدَّدة، أو كان على مستوى القرآن الكريم بأكمله.

فلا بُدَّ إذاً في أيِّ نصٍّ لغويٍّ لمن رام فهمه وٱستنباط المعاني التي وُضع النصُّ ٱبتداء لتأديتها، لا بدَّ من ضمِّ الكلمات بعضها إلى بعض، وربط أجزائها، وٱتصالها أو تتابُعها، وٱستيحاء ما تلقيه من ظلالٍ للمعنى وهي متكاملة مجتمعة متوالية في النصّ[١٤]؛ ومن ثم فلا محيص من النظر في أيِّ نصٍّ من النصوص اللغوية – والتي يعدُّ النصُّ القرآني الحكيم أعلاها وأتقنها وأحكمها – من ناحيتين:

- **أولاهما:** توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك.
- **والثانية:** توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي، وكانت ذات علاقة بالاتصال[١٥].

وممَّا يكاد يُجمِعُ حوله جلُّ علماء اللغة والتفسير والأصول المحدثون أنه لا يمكن عزلُ النصِّ عن محيطه الحيوي الذي نشأ في أجوائه وترعرع في أكنافه وتأثر بمناخه المعرفي؛ بلْ لولوج فضاء النصِّ العامِّ وتفكيك بنيته تفكيكاً يُبرِز الأصول التي تتحكَّم في نتاج العنصر المعرفي، والإضافات التي جاء النصُّ بها، وأبعادها الدلالية؛ وجب مُراعاة الروافد المعرفية التي أفاد النصُّ منها، أو ٱتخذ موقفاً إزاءها؛ فلا يمكن تأويل نصٍّ إلا باسترجاع حقيقة الجوِّ البيئيِّ العامِّ الذي نما النصُّ فيه، وترعرع في رُبُوعه(١٦).

ذلك أنَّ اللغة لا يمكن أن تقف عند ٱستعمال الكلمات المفردة والاكتفاء بها في صيغ التعبير المختلفة؛ وإنما تتعدَّاها إلى ترتيب تلك الكلمات في تراكيب مفيدة، تختلف معانيها تبعاً للمعنى المقصود والغرض المُتوخَّى من سوق العبارة التي ترِدُ فيها؛ لذا لا يمكن أن يُفهم الكلام من ألفاظ مفردة ومُجرَّدة؛ لأنَّ ((الألفاظ المفردة التي هي أوضاعُ اللغة لم توضعْ لتعرفَ معانيها في أنفسها؛ ولكن لأنْ يُضمَّ بعضُها إلى بعضٍ؛ فيُعرف ما بينها من فوائد))(١٧)؛ فالألفاظ لا تؤخذ دوالَّ لذاتها؛ بلْ تؤخذ دلالتها متكاملة من خلال ٱرتباطها مع جيرانها، والكلمة عندما تدخل في تركيبٍ ما؛ فإنها تكتسب قيمتها من مقابلتها؛ لما يلحقها من كلماتٍ أو يسبقها، وإنَّ أيَّ تغييرٍ في بنية التركيب ما هو إلا ٱستجابة لحاجات المتكلِّم كيما يُعبِّر من خلاله عمَّا يُفكِّر به من معانٍ؛ إذ ((إنَّ لكلِّ عنصرٍ لغويٍّ مكانه في نظامٍ مُعيَّن، أو وظيفة، أو قيمة تستمدُّ من العلاقات التي يرتبط بها مع العناصر الأخرى من ذلك النظام))(١٨).

وفي هذا السياق يقرِّر الدكتور ماهر مهدي هلال بأنَّ ((لتركيب الألفاظ وٱستعمالها في سياق التعبير الأدبي خاصية فنية؛ بحيث أنَّ القيمة الذاتية للَّفظ تكتسب أهميتها من خلال ٱتساقها وتلاؤمها مع سائر الألفاظ؛ فتكسب الكلام نغماً تهشُّ له النفوس، وإنَّ عدم ٱنسجام الألفاظ في السياق الذي نظمتْ فيه يُفقِدُها توافقها النغمي في التعبير))(١٩).

ومن هنا يمكننا تعريفُ «**التكاملية**» بمفهومها العامِّ بأنها: كلُّ ما يتصل بالمفردة من قريبٍ أو بعيد من ملابسات وظروف وعناصر لغوية أو غير لغوية متعلِّقة بالمقام الذي تنطق فيه المفردة؛ فهو كلُّ ما يُصاحب الكلمة من وقائع، وكلُّ ما يُساعد في إدراك المتبادل بين المعاني الموضوعية والمعاني الاستيحائية(٢٠).

إنَّ الدلالة التي آثرتُ الاصطلاحَ عليها في بحثي هذا بأنها «**تكاملية**» لتومئ بأكُفِّها إلى ذلك الترابط العضويِّ بين عناصر الجملة، وهو ما يُشكِّل بنية اللغة؛ بل إنَّ مفهوم الدلالة التكاملية يتسع ليشمل مجموع الجُمل التي تكوِّن النصَّ.. يُوضح عالم اللغة «**ستيفن أولمان**» ذلك لنا قائلاً: ((كلُّ كلماتنا تقريباً تحتاج على الأقلِّ إلى بعض الإيضاح المستمدِّ من السياق الحقيقي؛ سواءٌ أكان هذا

السياق لفظياً، أم غير لفظيٍّ، فالحقائق الإضافية المستمدَّة من السياق تحدِّد الصور الأسلوبية للكلمة... إنَّ السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجُمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحَسْبُ؛ بلْ والقطعة كلَّها، والكتاب كلَّه))[٢١]!!

وقد أكَّد علماؤنا الأوائل ذلك ونبَّهوا عليه في مُصنَّفاتهم الزاخرة وأسفارهم الجليلة، يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله في «**الموفقات**»: ((لا محيص للمتفهِّم عن ردِّ آخِرِ الكلام على أوَّله، وأوَّله على آخره؛ وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلَّف، فإنْ فرَّق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصَّل به إلى مُراده، فلا يصحُّ الاقتصارُ في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطنٍ واحد؛ وهو النظر في فهم الظاهر بحَسْب اللسان العربيِّ وما يقتضيه، لا بحَسْب مقصود المتكلِّم، فإذا صحَّ له الظاهرُ على العربية؛ رجع إلى نفس الكلام؛ فعمَّا قريبٍ يبدو له منه المعنى المُراد))[٢٢].

كما نلفي في قول جلال الدين السيوطيِّ رحمه الله إشارةً إلى السبب الذي يُحتِّم على المفسِّرين مُراعاة وحدة النصِّ القرآنيِّ الحكيم، والنظر إلى القرآن الكريم بكامله على أساس أنه ينتظم في سياقٍ واحد؛ ألا وهو طبيعة النصوص القرآنية المُحكمة، وٱرتباط بعضها ببعض؛ إذ يُشير إلى أنَّ من ٱبتغى ((تفسير الكتاب العزيز؛ طلبه أولاً من القرآن، فما أُجمِلَ منه في مكانٍ؛ فقد فُسِّر في موضعٍ آخر، وما ٱختُصِر في مكان؛ فقد بُسِط في موضعٍ آخر منه))[٢٣]؛ فهو يرى أنَّ العلاقة التي تنضوي تحتها الآيات الكريمة هي علاقة إجمالٍ وتفصيل؛ فهي إذاً ليستْ منقطعة الصِّلة الدلالية فيما بينها؛ وإن تباعدتْ نصوصُها وتفرَّقتْ؛ وإنما تأتلف وتترابط بصِلَاتٍ دلالية، وهذا على مستوى الآية داخل النصِّ، والنصِّ داخل السُّورة؛ بلْ والسُّورة الحكيمة والقرآن الكريم برمَّته[٢٤].

المبحث الثالث/ تضافر العناصر اللغوية وتكاملها في أداء المعنى:

ما من تركيبٍ في اللغة إلا وله – بطريقة أو بأُخرى – ٱرتباطٌ حميم بمقام ٱستعماله على وفق السياق الملائم لحاجات المتكلِّم وأغراضه الكلامية؛ وعليه فليس بوُسْعنا وضعُ قانون ثابت، ولا بمقدورنا تقنينُ قاعدة واحدة عامة وشاملة تندرج تحتها الحالاتُ والأغراض الكلامية كلُّها؛ وإنما لكلِّ موقفٍ ومقتضىً حالٌ يلائمه، وتركيبٌ يناسبه وينسجم وأغراضه ويتناغم ونبرته؛ وذلك من خلال المستوى الأُسلوبي لبنية التركيب الذي تلتقي فيه عناصر «**المقال**» و«**المقام**» و«**السياق** »، وهو تأكيدٌ بأنَّ المعنى يتغيَّر بتغيُّر «**السياق** » و«**المقال**» و«**المقام**»، ويرتبط بالبنية التركيبية العامة[٢٥].

لذا ينبغي التأكيد أنَّ الوحدات الكلامية للُّغة الطبيعية ليستْ مُجرَّد سلسلة، أو خيوطاً من صنع الكلمات؛ فهناك مكوِّنٌ لا كلامي يفرض دائماً بالضرورة فوق المُكوِّن الكلامي في كلِّ وحدةٍ كلامية محكيَّة، إنَّ هذه المُميِّزات غير الكلامية للوحدة الكلامية جدُّ مهمة في تحديد معناها؛ كأهمية معنى الكلمة، والمعنى النحويِّ، والسياق الذي ترِدُ فيه، والأحوال الحافَّة من حولها والمكتنفة لها ممَّا يتكامل

به معناها وتتضح دلالتها، وإنَّ الناظر في اللغة على وجه التقعيد والوصف والتفسير ينتهي بالضرورة لا محالة إلى أخذ جميع المُتغيِّرات الخارجية التي تكتنف المادَّة اللغوية وٱستعمالاتها بعين العناية والنظر والاعتبار.

من أجل ذلك؛ لا بدَّ في أيِّ نصٍّ لغويٍّ أو شرعيٍّ من تضافر عدَّة عناصر لغوية وأُخرى غير لغوية ذات دخلٍ كبير وٱتحادها وتكامُلها مجتمعة في تحديد المعنى، بلْ هي جزءٌ من معنى الكلام؛ كأصل المعنى اللغويِّ للمفردات اللغوية التي يتركَّب النصُّ من جُملتها، وكسياقي الحال والمقال، وشخصية المُتكلِّم، وشخصية المُخاطب، وما ينعقد بينهما من علاقاتٍ، وما يُحيط بالكلام من مُلابسات وظروف مختلفة تتكامل مُجتمعة لأداء رسالة المعنى والوفاء بها وإبلاغها مأمنها(٢٦).

ومن هنا؛ فإنَّ المدلولات اللغوية والمعاني المعجمية للكلمات، والمُشار إليها في أعلاه ليستْ كلَّ شيءٍ يمكننا من خلاله إدراك معنى الكلام وبلوغ كُنهه؛ فثمَّة عناصر أُخرى لغوية وغير لغوية تتكامل فيما بينها لتسهم بشكلٍ كبير في تحديد المعنى وتوجيهه، وهي أجزاءٌ لا تتجزأ من الكلام الذي لا يمكن الوقوف على مراميه وشواطئه بدونها متكاملة، فمع دقة معطيات معجمات اللغة وشمولها في إتحافنا وإسعافنا بدلالاتٍ كثيرة للكلمة الواحدة، أو رصدها لبعض المواطن التي تستخدم فيها تلك الدلالات؛ بَيْدَ أنه لا يُمكنها بحالٍ الإفلاتُ أو النجاة من الحكم القاضي بعدم وفائها بالغاية المتوخَّاة والغرض المنشود المُتمثِّل بحصرٍ دقيق للدلالة بحسب السياقات وتنوُّعها، أو بحسب المواقف الكلامية التي تستخدم فيها العبارة.

ومن هذا المنطلق؛ فإنَّ دراسة معاني الكلمات تتطلَّب تحليلاً شاملاً للسياقات والمواقف التي تردُ فيها، ما كان منها لغوياً أو غير لغويّ؛ لأنَّ معنى الكلمة مُتسمٌ بالمرونة، خاضعٌ للتعديل تبعاً لتعدُّد السياقات التي تقع فيها اللفظة، والمواقف المكتنفة لها في عموم العملية الخطابية(٢٧).

إنَّ المعنيين السياقيَّ والمعجميَّ متقابلان؛ إذ يُرادُ بـ«**المُعجمي**»: المعنى الذي نستقيه من المعجمات المختلفة، ويُمثل المعنى الوضعيَّ الأصليَّ للَّفظ، ويُسمَّى: «**المعنى المركزي**»، أو «**الأساس**»، أما المعنى السياقيُّ؛ فهو الذي يُستقى من النظم اللفظيِّ والمعنويِّ للكلمة، وموقعها من ذلك النظم، أو من السياق العامِّ للكلام؛ إذ تخضع الكلمة للعلاقات المعنوية، والظروف الحالية، والمناسبات التعبيرية المُحيطة بها، التي يأتلف بعضها مع بعض وتتآزر معاً لتبيِّن المعنى الخاصَّ لتلك الكلمة، ويُسمَّى: «**المعنى الإضافي**»، أو «**الهامشي**»، أو «**ظلال المعنى**»(٢٨).

ومن هنا، يبقى المدلولُ في نظر الفكر الحديث عبارة عن مجموعة من الدوائر أو المناطق المتحدة المركز، المختلفة الحدود؛ فإنَّ المعنى الأساس للكلمات محدود ومُعيَّن بصفة عامة؛ ولكن

الجوانب الخارجية لهذا المعنى واسعة وغامضة وغير ثابتة، وهي في أساسها جوانب عامة، وفي حاجة إلى المزيد من الإيضاح المُستمدِّ من تكامل معطيات السياق والمقام[٢٩].

وقد يغلو بعضُهم ويبالغ؛ فيُلغي أيَّ دورٍ للكلمة المفردة مستقلٍّ في تحديد المعنى، ويمنح بالمقابل ظاهرة السياق الدَّورَ كاملاً، ويهبه الفضل وافياً في ذلك؛ إذ ذكر «**جون لاينز** – John Lyons» أنه ((لا يمكنُ فهمُ أيِّ كلمة على نحوٍ تامٍّ بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصِّلة بها، والتي تحدِّد معناها))[٣٠]!! وفي هذا الحكم الخطير والإجراء السَّافر ما فيه من إلغاءٍ صريح لتفرُّد المعنى المعجميِّ الأصليِّ للكلمة بالدلالة، وتقليلٍ من شأن ٱستقلاليته النسبية وغضٍّ من أهميته الانفرادية؛ لأنَّ الواقع اللغوي يؤكِّد ((أنَّ في كلِّ كلمة نواة صلبة من المعنى نسبياً، يُمكنُ تكييفُها بالنصِّ ضمن حدود معينة))[٣١]، وهذا المعنى المعجميُّ أو القاموسيُّ هو أصلُ باب اللفظة اللغوية، وهو البؤرة الدلالية المركزية التي تجتمع حولها ما على حُدُود مُحيطها أو في جوانبها من الدلالات المتفرِّعة والمبثوثة لتلك اللفظة والمنبثقة عنها.

وهكذا تبقى الدلالة المعجمية أساسية؛ إذ تعدُّ جوهرَ المادَّة اللغوية المشترك في كلِّ ما يستعمل من ٱشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية؛ فالفعل «**قعد**» مثلاً يدلُّ بصيغته المعجمية على حدثٍ خاصٍّ ذي دلالة معينة؛ ومصدره «**القعود**»، وإنه متعلِّق بفاعلٍ تعلُّقاً معنوياً، ومنه ٱشتقتْ صيغٌ أُخرى لها ٱرتباط بالدلالة الأساسية للفعل؛ منها: «**مقعد**»، و«**متقاعد**»، و«**قاعدة**»، وما إلى ذلك من الصيغ المختلفة والمتنوِّعة، جديرٌ بالذكر أنَّ قيمة الدلالة الأساسية للصيغة الصرفية تعدُّ المركزَ الذي يستقطب كلَّ الدلالات المتفرِّعة عنه؛ بحيث تدخل في علائق وظيفية مختلفة، وتبقى مشدودة إلى الدلالة اللفظية للفعل الذي يُشكِّل النواة والبؤرة الدلالية المركزية[٣٢].

وقد دأب الأئمة الأوائل رحمهم الله في كثيرٍ مما ألَّفوه لنا وخلَّفوه، مثلما أكَّدوا على البحث عن أصل اللفظ؛ لِمَا تواضعوا عليه من أنه لا بدَّ للكلم في كلِّ مادَّة أن يُشتقَّ بعضُها من بعض؛ فتردَّ إلى جنس من المعنى يعدُّ أصلاً لما يُشتقُّ منها جميعاً[٣٣]؛ بلْ تابع بعضُهم البحث في تدرُّج معناه وفي تقلُّبه وتنقُّله وتجدُّد دلالاته في مراحل حياته؛ ولكنهم لم يستوفوه فيتخذوه منهجاً وسنناً!!

وخروجاً من دوَّامة تلك الإشكالات؛ يُمكننا القولُ بأنَّ لكلِّ كلمة معنىً معجمياً تستقيه من جذور لغتها الضاربة أطنابُها والموغلة في أعماق التاريخ والحضارة، يُمثِّل ذلك المعنى مدلولها الحقيقيَّ الذي تتكامل معه وتحفُّ به بقية المعاني المتفرِّعة عنه، ولها أيضاً معنىً تاريخيٌّ تكتسبه بفعل الاستعمال العُرفيِّ، ومعنىً ظرفيٌّ آنيٌّ تكتسيه مزدهية به ومزدانة في سياقاتٍ خاصَّة وظروف مُحدَّدة يعيشها المُتكلِّم والمخاطب على حدٍّ سواء[٣٤].

المبحث الرابع/ إسهام العناصر والظروف والملابسات والاعتبارات الأخرى في تحقيق التكامل والفهم:

ومن جملة تلك العناصر والمُلابسات والظروف التي تتضافر وتتَّحد من أجل تحقيق التكامل المنشود في الفهم: **الجانب الصوتي**؛ إذ لا يسلم للَّفظة مدلولُها الصوتيُّ دائماً؛ لأنها لا تحدُّ بالتعريفات التجريدية التي تحدِّدها بها المُعجماتُ اللغوية مُتخطِّية ما يُحيط بالمعنى المنطقيِّ لكلِّ كلمة من جوٍّ عاطفيٍّ ينفذ فيها ويُضفي عليها ألواناً مؤقتة من الإيحاء والدلالة بحسب ٱستعمالاتها، وتلك الألوان هي التي تكون قيمتها التعبيرية فيما بعدُ!!

فالمعنى والصوت مُرتبطٌ كلٌّ منهما بمدلول الآخر، والسياق وحده هو القاهر فوق سائر الظواهر اللغوية الأخرى، وهو القادر على إشاعة الوئام، ومدِّ جسور الصِّلة، وإسعافنا في إدراك القدر المتبادل بين كلٍّ من المعاني اللغوية والموضوعية والإيحائية والعاطفية والهيجانية والانفعالية والوجدانية... وهو وحده الذي يُحدِّدها ويُوجِّهها ويُجرِّدها من كلِّ الدلالات التي يُمكنُ أن تتبادر إلى الذهن حين سماعها يتيمة منفردة غير متكاملة ولا آخذٍ بعضُها بحُجَز بعض!!

وفي هذا السياق، ومزيداً من البيان لتلك الملابسات المتداعية التي تأتلف فيما بينها لتشكِّل وحدة متكاملة ومنظومة راسخة في الفهم، يقول الأستاذ الدكتور محمود توفيق: ((والكلمة القرآنية ذاتُ أبعاد عدَّة، كلُّ بُعدٍ منها رافد من روافد الدلالة على معاني الهدى إلى الصراط المستقيم الذي جاء القرآنُ الكريم لتحقيقه: لها بُعدٌ صوتي تنغيمي، وبُعدُ هيئةٍ وصيغة، وبُعدُ أصلٍ لغويٍّ تكوَّنتْ منه، وبُعدُ موقع وقعتْ فيه بدوائره المتعدِّدة: دائرة الموقع في الجملة، ودائرة الموقع في الآية، ودائرة الموقع في المَعْقد – الفاصلة – ودائرة الموقع في السُّورة، ودائرة الموقع في القرآن كلِّه، هذه خمس داوئر متداخلة، كلُّ دائرة في داخل التي من بعدها، وأعمُّها جميعاً دائرة الموقع والسياق الكُلِّيِّ للقرآن الكريم، هذه الأبعاد كلُّها ينحدر منها العطاء الدلالي للكلمة القرآنية، وعلى قدر وعي المتلقِّي لهذه الأبعاد، والجمع بينها في تلقيه يكون ٱقتدارُه على أن يقترب من المعنى القرآني الكريم المجيد.

فالنظر في الكلمة القرآنية لن يكونَ في حقيقته – كما هو ظاهره – نظراً في مفردة؛ بلْ هو نظر في كلمةٍ نورانية ربانية قامتْ في بناء جملة، قامتْ في بناء آية، قامتْ في بناء مَعْقد، قام في بناء سورة، قامتْ في بناء القرآن الكريم كلِّه، وكلُّ بناءٍ من هذه الأبنية المتصاعدة يأخذ من سابقه ويعود عليه بفيضٍ من عطائه، وهذا يجعل الناظرَ في المفردة القرآنية حالَّاً مُرتحلاً، لا يحلُّ في دائرة من دوائر السياق إلا ليرتحل منها إلى أُخرى يجمع منها فيضاً من العطاء، الأمر كما ترى جدُّ جليل، لا يتهاون بحقِّه إلا غافل عن منزلته العلية!!))[٣٥].

وفي جملة تلك العناصر والظروف والملابسات المتكاملة يقول صلاح الدِّين الزعبلاوي وهو ينشد تحقيق التكامل في أيِّ تعاملٍ مع أيِّ نصٍّ أدبيٍّ أو لغويٍّ أو شرعيٍّ: ((من النُّقَّاد من يتعلَّق بظاهر

النصِّ المُدرَج في المعاجم، على ٱختصارٍ وجُمُودٍ، وعلى قصدٍ وإجمالٍ، وفي غير بسطٍ أو إحاطةٍ أو ٱستيعابٍ!! والكشفُ عن دلالات الكَلِم مرهونٌ بتبيُّن أصول ٱشتقاقها، أو ٱجتلاءِ مدارجها في المجاز والنقل، وتعرُّف مساربها في أداء أغراضها والتعبير عن قصودها، وٱستشفاف قرائنها في متباين مواقعها في الاستعمال والتركيب.

فمن الخطأ أن يظن ظانٌّ أنَّ معاجم اللغة وما إليها من أسفار النحو وحواشيها، وكتب الصَّرف وشروحها، هي عُدَّة اللغوي وحدها، وأن نقولها مُعوَّل تحقيقه وغاية بحثه وحكمه دون سواها!! والصَّحيح أنَّ مراجع اللُّغويِّ – إلى ذلك – كُتُب التفسير، والأدب، ودواوين الشعر، وصُحُف الرسائل، والرقاع، ومُصنَّفات القوم في التاريخ والأخبار والأسفار؛ بلْ مُؤلَّفاتهم في مختلف العلوم والصناعات، ووضائعهم في الحكم والأمثال.

مُجملُ القول في المقام أنَّ الكلمة في اللغة في سياقها لا تستمدُّ مدلولها ووجه دلالته عليه من مادَّتها اللغوية المعجمية والاشتقاقية التي تولَّدتْ منها وٱنبثقت عنها فحَسْبُ؛ وإنما تستقي كلَّ ما فيه رواؤُها وحياتها وحيويَّتها من روافد عديدة؛ منها: المادَّة، والصورة التي تكون عليها، والموقع والتركيب الذي تقع فيه، ومنهاج أدائها؛ بلْ ومذهب رسمها وكتابتها، وطريقة نطقها... الخ، وهذه الروافد لا يتعاند عطاؤها؛ بلْ يتساند ويتفاعل ويلتقي ويتَّحد في المنبع والمَصَبِّ، وقد يكون بعضها أظهَرَ وأكثر؛ ولكنه لا ينفي عطاءَ الآخر ولا يُلغيه بحالٍ؛ بلْ يُكوِّن معه لحمة واحدة تعمل عمَلَها في أداء دلالة اللفظة بجميع ظروفها، ومُختلف مُلابساتها))[٣٦].

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الحاجُّ صالح في مقالته الطريفة بعنوان «**مدخل إلى علم اللسان الحديث**»: ((اللسانُ لا يُحدَّد مضمونُه المادِّيُّ والصوريُّ إلا على أساس المواقع التي تقع فيها وتتعاقب عليها عناصره؛ إما في درج الكلام فيما يخصُّ الوحدات الدَّالَّة، وإما في مدارج الجهاز الصَّوتيِّ فيما يخص العناصر غير الدَّالَّة[٣٧]؛ وذلك مثل مدلولات الألفاظ؛ فإنها لا تُحدَّد إلا بسياقاتها، لا بما تذكره المعاجم من معانيها؛ لأنَّ المعاجم تكتفي غالباً بذكر بعض المعاني بالاعتماد على بعض السياقات، وإنما يكون المعجم أساساً في تحديدها إذا لم يَرِدِ اللَّفظُ في أيِّ نصٍّ إلا في الذي يذكره هو وحده))[٣٨]، وأردف بالقول: ((... فبتلك المواقع التي يُشاهدُها اللغويُّ في الكلام المسموع يستطيع أن يعرف – بالموضوعية المُطلقة – أنواع الأداء وتشعُّبات المعاني الجزئية، ثمَّ بالنظر في كيفية تقابُلها بعضها ببعض، وتعاقبها على الموضع الواحد، ودخول هذه على تلك، يستطيع أيضاً أن يكشف عن وضعها ونظامها))[٣٩].

لذا يتحتم ((على الناقد أنْ لا يتلمس معاني الكَلِم في نصوص معاجمنا وما يتَّصل بها وحَسْبُ؛ بلْ عليه أن يبتغيها في معالمها الأخرى، ويتطلبها من مآتيها المتعدِّدة، ويُؤدِّيه هذا إلى البحث عن

أوجه تصرُّف الكَلِم في مُتنوِّع النصوص المحكيَّة، وصور دلالاتها في سائر الموضوعات المطروحة، كما يقتاده إلى ٱلتماس وجوه التقلُّب التي تلحق بها، وصور تجدُّد أغراضها ومراميها، وٱنحرافها عن أصولها وتشعُّبها عن جذورها؛ وذلك بتبدُّل الموضوعات والبيئات، وتغيُّر الأفكار والأحكام، وٱختلاف العصور والأزمان، والأصل في اللفظ أن تتباين شعاب معانيه؛ فيكون له من تدرُّجه وتقلُّب دلالاته مجال بسيط[٤٠] ومذهب فسيح))[٤١].

يتبيَّن لنا من ذلك أنَّ العلاقة بين الألفاظ والتراكيب والسياق علاقة حميمة ومتكاملة ومتواشجة ومتشابكة، ولا وجود لأحدها من دون وجود العنصرين الآخرين؛ لأنَّ ٱجتماعها يُؤدِّي إلى التعبير عن «**المقام**»، أو «**الموقف**» الذي يُريدُ المُتكلِّم إيصاله إلى المُتلقِّي، ويُعدُّ ذلك من أساسيات الأسلوبية الحديثة التي تعنى بدراسة النصِّ وما يُحدثه من أثرٍ في المتلقِّي؛ سواء أكان عن طريق السماع، أم القراءة[٤٢]؛ فالسياق يقوم في أحيانٍ كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها، ومن قديمٍ أشار العلماء إلى أهمية السياق أو المقام وتطلُّبه مقالاً مخصوصاً يتلاءم معه، وقالوا في عبارتهم الموجزة الدَّالَّة «**لكلِّ مقامٍ مقالٌ، ولكلِّ كلمة مع صاحبتها مقام**»[٤٣].

من أجل ذلك لم يكنْ علماءُ العربية قطُّ بعيدين أو غافلين عن إدراك وظيفة السياق ودلالته؛ فقد أولى علماء القرآن والأصوليون جلَّ ٱهتمامهم بشقَّي السياق في فهم دلالة النصوص الشرعية، يتَّضح ذلك لنا جلياً من خلال ربط شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى فصاحة الكلمة بسياقها اللغويِّ والتركيب الذي قيلتْ فيه؛ وذلك عند حديثه عن «**نظرية النظم**»، وربط الكلام بمقام ٱستعماله[٤٤].

فلقد كان البلاغيون العرب المسلمون لدى ٱعترافهم بفكرة «**المقام**» – وهو من أهمِّ عناصر تحقيق مبدأ التكاملية في فهم النصوص الشرعية واللغوية والأدبية – متقدِّمين ألف سنة تقريباً على أهل زمانهم؛ ذلك أنَّ هذه الفكرة بوصفها من أُسُس تحليل المعنى تعدُّ الآن في الغرب من الكشوف التي جاءتْ نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة!! وحين قال البلاغيون: «**لكلِّ مقامٍ مقالٌ، ولكلِّ كلمة مع صاحبتها مقام**»؛ وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى لدى سائر اللغات لا في العربية الفصحى فحَسْبُ، وتصلحان للتطبيق في إطار كلِّ الثقافات على حدٍّ سواء[٤٥]!!

فنحن مهما حاولنا فهم معنىً في نصٍّ مُحتمل الدلالة؛ وجدنا أنفسنا مُحوجين ومُضطرِّين إلى ما يُسمَّى بـ«**ٱنضمام القرينة**» التي تعيننا أيما عونٍ على فهم مُراد المُتكلِّم أو صاحب الشرع، وقد تكون تلك القرينة مُصاحبة للنصِّ أو خارجة عنه؛ سواء كانت لفظية «Verbal Context»، أو معنوية

«Incorporeal Context»، أو لغوية «Linguistic Context»، أو عقلية «Mental Context»، أو عُرفية، أو حالية «Situational Context»[٤٦].

لذا؛ فقد ((تنوَّعت القرائن التي تحقُّق الوضوح الذي يعدُّ ركناً رئيساً في الكلام عند العلماء، وينبغي النظرُ إلى القرينة بوصفها رمزاً أو علامة يتخذ منه المُتلقِّي مفتاحاً للوصول إلى مقاصد المُؤثِّر، والإحساس بها إحساساً قوامُه التذوُّقُ والمشاركة؛ وكأنَّ الغاية منها تكريسُ جهد المُتلقِّي في هذا الاتجاه بدلاً من أن يستهلك في مُحاولة الفهم، نقول هذا مُؤكِّدين أنَّ مشاركة المُتلقِّي ذاتُ طابعٍ تدريجيٍّ؛ إذ تنكشف أمامه معانٍ جديدة، وصور مُستحدثة كلَّما توغَّل في تذوُّق النصّ))[٤٧].

وما قيل ينطبق على سائر ظواهر اللغة والظواهر الأخرى؛ إذ ((لا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها؛ ما لم يكن ذلك كلُّه في سياقٍ ملائم))[٤٨]؛ لذا لا يُمكنُ بحالٍ نكرانُ تأثير دلالة سياق النصِّ اللغويِّ وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، ولا ينكر أنَّ دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلتْ بنصِّها في مواقف مختلفة؛ فإنها ستختلف حتماً باختلاف السياق الذي تردُ فيه؛ مهما كانت بساطة تلك الجملة وسذاجتها!!

هذا، و((إنَّ مُراعاة هذه الاعتبارات المختلفة تمثِّل الاتجاه الصحيحَ والضروريَّ في الكشف عن المعنى، وتطبيق هذا المنهج ينبغي أن يصدُق على النصوص المنطوقة ذات المقام الحاضر الحيِّ، كما ينبغي أن يصدُق على النصوص ذات المقام المنقضي، والذي يُمكنُ أن يُعاد بناؤه بالوصف التاريخي، ومن هنا تأتي قيمة هذا المنهج لدراسة كتب التراث العربي، وإنَّ الاكتفاء بالمعنى الحرفيِّ، أو معنى المقال، أو معنى ظاهر النصِّ ليُعدُّ دائماً سبباً في قصور الفهم))[٤٩]، أو في إساءته!! لذا؛ فقد أولى المفسِّرون والمعجميون وأربابُ اللغة هذا الجانبَ المُتمثل بتحقيق التكامل من كلِّ جوانبه وبجميع ظواهره آهتماماً بيِّناً، وجعلوه واحداً من الأُسُس والضوابط المهمة التي تقوم عليها دراساتهم وتحليلاتهم للنظريات والنصوص اللغوية والشرعية.

ومن هنا نجد آهتمام الراغبُ الأصفهانيُّ في «**المفردات**» كثيراً بتأويل ما لم يردْ فيه نقلٌ عن المفسِّرين؛ إذ إنَّ طريق التوصُّل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها وآستعمالها بحَسْب السياق، وهو يتصيَّد المعاني من السياق؛ لأنَّ مدلولات الألفاظ خاصَّة؛ فنلفيه دوماً يذكر قيوداً زائدة على أهل اللغة والتفسير في تحليل مدلولات الألفاظ لأنه آقتنصها من السياق[٥٠].

ومن هنا أيضاً؛ فقد قرَّر «**ستيفن أولمان** – Stephen Ullmann» بأنَّ التعامل السَّليم والمنضبط مع الظروف والقرائن والعناصر اللغوية وغير اللغوية المُحتفة بالنصِّ مُجتمعة ومتكاملة من

دون إهمالٍ أو إغفالٍ أو تهميشٍ لأيٍّ منها يجعلنا بمنجاةٍ من التطرُّف أو الإساءة في فهم النصِّ، أو الطمس لبعض معالمه، أو البخس لحقٍّ هو له، أو مصادرته من غير ما وجه حقٍّ، وأنها – إذا ما أُخذتْ بدقَّة على وفق المعايير العلمية والموضوعية الأمينة – لقادرةٌ على إحداث ثورةٍ في التحليل الأدبيِّ للنصوص، ومنح الدراسات التاريخية لمعانيها أُسُساً أكثر رُسُوَّاً، ووضع معايير لها أشدَّ ثباتاً، وإيجاد مجالاتٍ للرؤية أظهر وضوحاً، وبالتالي إمدادنا بمقاييس موثوقة للحكم الصحيح على النتائج[٥١].

ولا أرى الأستاذ أولمان مُبالغاً فيما ذهب إليه؛ لا سيَّما إذا ما أدركْنا قصورَ المستوى اللغويِّ عن الوفاء بالكشف سوى عن المعنى المقاليِّ – الحرفيِّ – للنصِّ، بمعزل عن المحتوى الاجتماعيِّ والثقافي له بحَسْب ما تؤدِّيه القرائنُ المتنوِّعة؛ فـ«**المقال**» لا يُحدِّد الدلالة المقصودة للفظة إلا باقترانه بـ«**المقام**»، أو «**سياق الحال**» المُصاحب له؛ إذ يشتمل الأخير على عناصر كثيرة متكاملة تتصل بالمُتكلِّم، والمُخاطب، والظروف المُلابسة، والبيئة، يفتقر إليها الأول؛ ذلك أن آستجلاء المعنى على المستوى الوظيفيِّ: الصَّوتيِّ، والصَّرفيِّ، والنَّحويِّ، وعلى المستوى المُعجميِّ، لا يمنحنا في أقصى إمكاناته سوى المعنى الحرفيِّ، أو معنى ظاهر النصِّ، وهو معنىً فقيرٌ وجامدٌ وفضفاضٌ من مُحتواه الاجتماعيِّ والتاريخيِّ، خالٍ تماماً ومنعزل عن كلِّ ما يُحيطُ بالنصِّ من القرائن الحالية؛ وذلك هو المعنى المقاليُّ المُشتملُ على القرائن المقالية فحَسْبُ!! وهناك المعنى المقاميُّ الحاملُ لظروف أداء المقال، أو قرائن الحال التي يتمُّ من خلالها الفهمُ التامُّ للنصِّ، والوفاء بأغراضه، والإحاطة به من جميع جوانبه[٥٢]!!

فحين نسمع – مثلاً – عبارة: «**أهلاً وسهلاً**»!! في مقام الترحيب؛ سيكون لها حتماً مدلولٌ غيرُ ما نسمعه في مقام توبيخٍ من تأخَّر عن موعد حضوره، أو السُّخرية ممَّن أتى بما لا يُحمَد الإتيانُ به!! فكثيرٌ من التعبيرات لا يفهم على نحوٍ دقيق إلا بالوقوف على السياقين اللفظي والحالي المُصاحبين لها معاً[٥٣]؛ ومن ذلك ما أنشده الكميت:

طربتُ، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعبُ[٥٤]

فقولُه: «**ذو الشيب يلعبُ**» يحتمل الاستفهامَ الاستنكاريَّ بهمزةٍ محذوفة، ويحتمل أيضاً التقريرَ والإخبارَ، في حين إنَّ اللغة المنطوقة من شأنها قطعُ دابر الخلاف في المسألة من خلال حضور سياق الحال المُتمثِّل بالإشارة أو نبرة الصَّوت المُؤدَّاة بها العبارة، لتكون الفيصلَ في الحكم على تحديد المُراد من بين سائر الاحتمالات المطروحة[٥٥]؛ ((ففي بعض الأحيان لا يمكنُ العثورُ على الدليل

الذي يُرشدُنا إلى المعنى الصحيح لمُصطلحٍ لُغويٍّ داخل الجملة نفسها؛ بلْ نستمدُّ ذلك من مُجمل المُحادثة))[٥٦].

وفي هذا السياق الخطير يقول الإمام أبو حامد الغزاليُّ رحمه الله: ((يكون طريقُ فهم المرادُ تقدُّم المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة، ثم إنْ كان نصاً لا يحتمل؛ كفى معرفة اللغة، وإنْ تطرَّق إليه الاحتمالُ؛ فلا يُعرف المُراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ، والقرينة إما لفظ مكشوف... وإما إحالة على دليل العقل... وإما قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين، يختصُّ بدركها المشاهد لها؛ فينقلها المشاهدون... بألفاظ صريحة، أو مع قرائن من ذلك الجنس أو من جنس آخر، حتى توجب علماً ضرورياً يُفهِم المُراد، أو توجب ظناً... فكلُّ ما ليس له عبارة موصوفة؛ تتعيَّن فيه القرائن))[٥٧].

يُرشدُنا نصُّ الغزالي أعلاه إلى أنَّ من القرائن ما يتجاوز دورُه الرئيسُ ((دلالة الألفاظ المعجمية في تحديد المعنى المُراد؛ فما دام المُتكلِّم يملك من الحرية ما يكفل له الانتقال باللفظ الخاصِّ من الخصوص إلى العموم، وباللفظ العامِّ من العموم إلى الخصوص، وما دامتْ دلالة الألفاظ ليست كلَّها قطعية؛ فإنَّ الدلالة اللغوية المعجمية للألفاظ تبقى قاصرة عن تحديد المعنى المُراد!!))[٥٨].

فالدلالة المعنوية إذاً تستمدُّ من إقامة علاقات وصلات تكاملية بين الأصوات في اللفظ الواحد، والألفاظ في الجُمل، والجُمل في التراكيب والسياقات العامة، على وفق ما تمليه وتسمح به قوانينُ اللغة وضوابطها وحدودها؛ إذ ليست اللغة سوى ((مجموعة من القوانين الوضعية؛ سواءٌ كانت على مستوى المفردات «**الألفاظ**»، أم على مستوى التراكيب «**الجمل**»))[٥٩]، ولكلٍّ من هذه المفردات وظيفة خاصة تتحدَّد بانضمامها إلى غيرها من الألفاظ وتكاملها معها في نظامٍ تركيبيٍّ مُعيَّن مُؤلِّفة الجمل المفيدة الدَّالَّة [٦٠].

نخلُصُ من ذلك كلِّه إلى أنَّ ((الكلمات في التركيب تكتسب قيمتها من مقابلتها لما يسبقها أو يلحقها من كلمات))[٦١]، أو ما يُسمَّى بـ«**المصاحبات اللغوية**»؛ إذ لا تتضح القيمة التعبيرية للَّفظ أو التركيب اللغوي بشكلٍ نهائي إلا بتحديد علاقتها بمجاورتها لما يسبقها أو يلحقها من ألفاظٍ في العبارة أو في النص أو في الكتاب كلِّه؛ لأنَّ الحكم على ((دلالة اللفظ في نصٍّ ما أدقُّ وأوثقُ مما لو ٱستقيناه من المعاجم وحدها))[٦٢]؛ ولأنَّ معنى الكلمة ((هو مجموع السياقات التي تشكِّل تلك الكلمةُ جزءاً منها))[٦٣].

وكذلك فعل المُفسِّرون؛ إذ عنوا بأسباب نزول الآيات والنصوص الكريمة، وأولَوْها من ٱهتمامهم القدرَ كلَّ القدرِ؛ بحُسْبانها مظهراً من مظاهر السياق الحالي؛ لاتصالها وتعلُّقها بالأحداث والوقائع

المفضية لنزول النصِّ الحكيم، وهي لديهم ((من أعظم المُعين على فهم المعنى))[٦٤]؛ لأنَّ أغلب الآيات القرآنية الكريمة إنما نزلتْ على وفق أحداثٍ ومناسباتٍ وقعتْ في عهد الرسول الكريم ﷺ؛ فلا بدَّ من الرجوع إلى معرفة تلك الأحداث لفهم كُنْه تلك الآي؛ لذا عُدَّتْ أسبابُ النزول من أوْلى العلوم الواجبِ على المُفسِّر الإحاطةُ بها قبل الإقدام أو الشروع في بيان معاني كتاب الله العزيز[٦٥].

المبحث الخامس/ طريقة الأداء اللغويّ وأثرها في تحقيق التكامل:

فإذا كانت المصاحباتُ اللغوية وغيرُ اللغوية بأنواعها قرائن دالَّة وأدوات مُعينة على تكامل فهم النصوص المكتوبة؛ فإنَّ واحداً من العوامل المهمة والظواهر البارزة المسهمة في تكامل فهم مدلولات النصوص المنطوقة هو طريقة الأداء اللغوي المُصاحبة للجُمل، أو ما يُطلق عليه ٱسم «**التطريز الصوتي**»، وإذا كان التنغيم خاصَّاً باللغة المنطوقة التي تتعدَّد معانيها بتعدُّد نغماتها؛ فإنَّ هناك العديدَ من الأمثلة المكتوبة التي يسمح رسمُها الكتابيُّ بأنْ تقرأ بعدَّة نغمات، وكلُّ نغمة تقتضي معنىً مغايراً للمعنى الذي تقتضيه نغمةٌ أُخرى، وهكذا يتوقف تكامل المعنى على طريقة النطق، والتدرُّج في النغم.

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم: قوله تعالى على لسان نبيه الكريم ونجيه الكليم موسى عليه السلام: (وتلك نعمة تمنُّها عليَّ أن عبَّدت بني إسرائيل) [سورة الشعراء]؛ إذ يتوقف معنى الآية الكريمة وتأويلُها النحويُّ وتكامل فهمها على طريقة نطقها، فإذا كانت اللهجة الخطابية مرتفعة؛ فهذا يعني أنَّ في الكلام حذفاً لهمزة الاستفهام، والكلام بذلك إنشائي بالاستفهام، والتقدير: «**أوتلك نعمة تمنُّها عليّ؟!!**»، ((والحكم بأنها ٱستفهامية إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى تنغيم النطق بصوتٍ يُوائم الأنماط التنغيمية للجُمل الاستفهامية من هذا النوع))[٦٦]، وإذا كانت النغمة منخفضة، هادئة، لا ٱنفعالَ فيها؛ كانت الجُملة خبرية يُرادُ بها التهكم والسخرية؛ أي: «**إنْ كان ثمة نعمة؛ فليستْ إلا أنك جعلتَ قومي عبيداً!!**»[٦٧]!!

ومثلُه قولُه جل وعلا: (فلما جنَّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي) [سورة الأنعام]؛ إذ تحتمل الآية الكريمة الخبر؛ أي: هو كذلك عندكم، وعلى مذهبكم!! كما يقول أحدنا للمُشبِّه على وجه الإنكار عليه: «**هذا ربي جسمٌ يتحرَّك ويسكن**»!! وتحتمل التعجُّب والاستفهام كذلك، وأُسقِط حرف الاستفهام؛ للاستغناء عنه، والتقدير: «**أهذا ربي؟!!**»، وهذا الحذف للهمزة يُوجِّه معنى الآية الكريمة، ويُؤوِّل مجيئها على وجه الإخبار لا الشكِّ؛ إذ سيقتْ على سبيل إنكار خليل الرحمن عليه السلام على قومه، والتنبيه لهم على أنَّ ما يغيب وينتقل من حالٍ إلى حالٍ لا يصلُحُ ولا يجوز أن يكون إلهاً معبوداً؛ لثبوت دلالة الحدث فيه!! ولكنه كان من الموقنين، وكان قلبُه مطمئناً بالإيمان، وكان مقصدُه من ذلك الفعل: ذِكْر الدليل لإبطال ديانتهم؛ لأنه عليه السلام لو صدع بالحقِّ من أوَّل الأمر؛ لتمادوا في المُكابرة والعناد، وللجُّوا

في العتوِّ والطغيان!! وممَّا لا مِرَاءَ فيه أنَّ التنغيم هنا هو المُرجِّح لمقصد نبيِّ الله إبراهيم الخليل عليه السلام[٦٨].

ويعدُّ التنغيم – زيادة على ما تقدَّم – الإطارَ الصوتيَّ للسياق الذي تقال به الجُملة ويتكامل معناها؛ إذ إنه يتعلَّق بمعانيها النحوية؛ لأنَّ الجملة العربية لها صيغٌ وموازين تنغيمية تقوم على أنساقٍ تنغيمية خاصَّة لها أشكالٌ مُحدَّدة؛ فللجُملة الاستفهامية هيكلٌ تنغيميٌّ يختلف عن الهيكل التنغيميِّ للجُملة الخبرية، وكذلك يختلف عن الجُملة المُؤكِّدة، أو جُملة الشرط.. فلكلِّ جُملةٍ منها نغماتٌ معينة، بعضُها صاعدٌ في نبرته، وبعضُها الآخر هابط، وبعضها يتفق مع النبر، وبعضها يختلف عنه.

فالصِّيغة التنغيمية منحىً نغميٌّ خاصٌّ بالجُملة، يُعينُ على الكشف عن معناها النحوي؛ ولكنه لا يُعطي تفسيراً للمضمون المعرفيِّ لها، وإنما يشير إشارة فقط إلى وظيفتها الانفعالية أو العاطفية، ويبقى مُلازماً لها؛ وإن كانت كلماتُ الجُملة مبهمة لا يُمكنُ فهمُها[٦٩].

ومع كونها جزءاً رئيساً في تركيب الجملة الاستفهامية؛ بيد أنَّ الاستعمال العربيَّ قد سوَّغ حذف أداة الاستفهام معها إذا كانت «**هل، والهمزة**»، واستغنى عنها بالتنغيم، ومنه قول السَّحَرة لفرعون: (إن لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين) [سورة الأعراف]، ولا يجوز الاستغناء بالتنغيم مع أدوات الاستفهام الأخرى: «**كيف، ومتى، وأين، ولماذا، وما، وكم، وأي**»؛ لأنه لا يُؤدِّي الدلالة التي تؤدِّيها تلك الأدواتُ التي يستفهم كلٌّ منها عن دلالةٍ خاصَّة لا يُمكنُ للتنغيم أن يُحدِّدها؛ فهو لا يخبرنا عن الكمِّ، أو النوع، أو العدد، أو الجنس، أو الهيئة[٧٠].

ولا يحدث هذا الأمر في تقدير الهمزة أو عدم تقديرها فحَسْبُ؛ وإنما يقع في أنماطٍ تركيبية أخرى تحتمل الاستفهام والإخبار، ومن ذلك: الجُمل التي تتصدَّرها أدواتٌ تحتمل مبانيها الاستفهام وغيره؛ ومن ذلك قوله ﷻ: (قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين* قالوا جزاؤه من وُجد في رحله فهو جزاؤه) [سورة يوسف]؛ فهذه الآية الكريمة – وأمثالُها كثير – يكون التنغيم في جزئها الثاني محوراً رئيساً في تحديد الأبواب والتراكيب؛ إذ تقرأ فيه جُملة «**قالوا: جزاؤه؟؟**» بنغمة الاستفهام، وجُملة: «**من وُجد في رحله فهو جزاؤه**» جُملة واحدة على التقرير، وتقرأ أيضاً على التعجُّب والاستهجان: «**قالوا: جزاؤه؟!! من وجد في رحله؛ فهو جزاؤه!!**»، ويُمكنُ أن تقرأ على التبرُّم والانزعاج، ويظهر ذلك جلياً من خلال الحديث والكلام المنطوق أكثر من الكلام المكتوب الذي يُحدِّد التنغيم فيه الترقيم[٧١].

ومنه أيضاً: الأداة «**ما**» في قوله ﷻ: (قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً إلا أن يسجن أو عذاب أليم) [سورة يوسف]؛ إذ تحتمل (ما) في الآية الكريمة النفي؛ فيكون الأسلوب إخباراً مُؤكَّداً بالحصر، وتحتمل الاستفهام لغير العاقل؛ فيكون الأسلوب استفهاماً!! ولا يخفى أنَّ التدرُّج التنغيميَّ

الذي يقتضيه الأسلوبُ الأول يختلف عمَّا عليه الأسلوبُ الثاني الذي يقتضي تغيُّراتٍ ملحوظةً تتراوح بين الارتفاع والانخفاض، بخلاف الأول.

فللصَّوت وطريقة أدائه إذاً وظيفةٌ كبيرة في تحديد مسار النغم في التركيب القرآنيِّ نبرة ومخرجاً وصفة؛ من خلال التلاؤم الحاصل بين هذه الأصوات عن طريق التأثير والتأثر بتلك الأصوات.. وصولاً إلى إحداث جرسٍ تنغيميٍّ في دلالة أسلوبية لها أبلغ الأثر في تحديد إعراب المفردة القرآنية أو الآية القرآنية؛ وبالتالي الاهتداء إلى إرجاعها الدلالية وإلى ما توحيه من معانٍ، وصولاً إلى تحقيق التكامل التامِّ في فهمها من جميع جوانبها(٧٢).

إذا ما عرفنا ذلك؛ فسنعرف حتماً بأن الألفاظ – سواء كانت من عموم العربية المبينة، أم من خصوص القرآن المعجز، أم مما عداهما من سائر لغات أهل الأرض– ليستْ أصواتاً محضة؛ وإنما هي أصواتٌ دالَّة، وأنَّ جرس تلك الألفاظ كان له حسابُه في تحديد تلك الدلالة، وكان جزءاً في الاصطلاح الذي أنشأ المعنى اللغويَّ للَّفظة، وإنَّ هذه الدلالة تردُ على الخيال كلَّما ذُكِر اللفظ ورنَّ جرسُه في السمع(٧٣).

ممَّا سبق عرضُه نخلُصُ إلى حقيقةٍ قاضيةٍ بأنَّ قوالب الألفاظ وصيغ الكلمات في العربية عبارة عن أوزانٍ موسيقية؛ بمعنى أنَّ كلَّ قالبٍ من تيك القوالب وكلَّ بناءٍ من تلكم الأبنية المختلفة ذو إيقاع مُحدَّد ونغمة موسيقية ثابتة، وأنَّ للدلالة الصوتية أثرها الفاعل في ٱستدعاء المعنى والإيحاء به، وأنَّ دراسة اللفظة من حيث جرسها الصوتي، ومن حيث أدائها ودلالتها اللغوية ضرورة في دراسة تكامل النصِّ؛ ذلك أنَّ اللغة – أية لغة – لا تعدو كونها أصواتاً يتركَّب منها ما يُسمَّى بـ«**الكلمات**»، أو «**الألفاظ**»، ومن هذه الكلمات وتلك الألفاظ تؤلِّف الجُمل والعبارات التامَّة المقاصد المتكاملة المعاني، وليستْ هذه الأصوات الصادرة منا هدفاً لذاتها؛ وإنما هي وسيلة نتخذها للتعبير عن الدلالات والخواطر التي تجول في أذهاننا(٧٤).

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث لا يسعني إلَّا أن أُثبت طائفة من الحقائق المهمة الواردة بين دفَّتيه؛ فأقول وبالله التوفيق:

- يمكننا تعريف «**التكاملية**» بمفهومها العامِّ بأنها: كلُّ ما يتَّصل بالمفردة من قريبٍ أو بعيد من مُلابسات وظروف وعناصر لغوية أو غير لغوية متعلِّقة بالمقام الذي تنطق فيه المفردة؛ فهو كلُّ ما يُصاحب الكلمة من وقائع، وكلُّ ما يساعد في إدراك المتبادل بين المعاني الموضوعية والمعاني الاستيحائية والعاطفية والانفعالية.

❁ إنَّ واحداً من أهمِّ الأدوات والعناصر والاعتبارات وأخطرها في تحقيق مبدأ التكاملية في فهم النصوص القرآنية الكريمة عموماً هو الرجوع في دراسة موضوع النصِّ وتدبُّره إلى جميع ما جاء في القرآن الكريم حوله من آياتٍ أُخر، وما جاء من أقوال الرسول ﷺ الثابتة عنه.

❁ إنَّ واحداً من أهمِّ الجوانب العامة التي تمتاز بها بياناتُ القرآن الكريم: تداخل معانيه وموضوعاته بحيث ترتبط في بناءٍ متكاملٍ متناسقٍ يتعذر الإتيانُ بمثله.

❁ كلُّ معنىً جزئيٍّ مستفادٌ من جملة قرآنية له ٱرتباطٌ بما تفرَّق في القرآن من معانٍ تلتقي معه في موضوع واحد، وله ٱرتباطٌ آخر وثيق بمعاني الجُمل الأخرى التي ٱشتملتْ عليها الآيةُ، كما إنَّ الآية ذاتُ ٱرتباطٍ وثيق بوحدة موضوع السورة.

❁ الأصلُ في كلِّ موضوعٍ قرآنيٍّ تكامُلُ النصوص القرآنية الواردة حول هذا الموضوع، والذين لا يفهمون مبدأ تكامل النصوص القرآنية، ولا يجعلونه من القواعد الأساسية لما يتدبَّرون من كتاب الله ﷻ؛ يقعون في عدَّة أخطاء؛ منها: أنهم لا ينتبهون إلى المعنى المضاف الذي ٱشتمل عليه النصُّ الثاني، ومنها: أنهم يُفرِّقون بين آيات الله ﷻ في كتابه؛ فيفهمونها أشتاتاً، ولا يتدبَّرونها على أساس أنها وحدةٌ مجتمعة، وأن كلّاً منها يملأ فراغاً من الموضوع العامِّ لا يُزاحم فيه غيرَه، ومنها: أنهم قد يُطبِّقون بعضها على بعض؛ فيجعلونها مُكرَّرات، ويُلغون بذلك الدلالاتِ الخاصةَ التي ٱنفرد بها كلُّ نصّ.

❁ من جُملة ما يتحتَّم على من يُقدِمُ على التعامل مع آي الذِّكْر الحكيم فهماً أو إفهاماً:

١- أن يجمع المعاني الجزئية الصحيحة التي تنسجم مع دلالة النصِّ بسوابقه ولواحقه، وبدلالة نصوصٍ أُخرى مُوزَّعة في القرآن، تُتمِّم معنى النصِّ الموضوع للتدبُّر، ويُؤلِّف منها معنىً متكاملاً جامعاً كلياً، ويفهم النصَّ الذي يتدبَّره بمقتضى ذلك.

٢- أن يكون شديدَ الحيطة والحذر من ٱقتطاع النصوص والجُمل القرآنية عن سوابقها ولواحقها؛ حتى يتأكَّد تماماً من أنَّ مجموعة الآيات التي ٱقتطعها لا تُكوِّن مع غيرها وحدةً متماسكة؛ فيؤثر الاقتطاعُ في فهم دلالاتها، وقد يُغيِّر المعنى المرادَ الذي يدلُّ عليه النصُّ مجتمعاً غير مفرَّق؛ إذ كثيراً ما يلاحظ في النصوص القرآنية ٱرتباطَ مجموعة من الآيات في موضوع جزئيٍّ من السورة، وٱقتطاعُ بعضٍ منها وفهمُه على أنه نصٌّ منفصل قد يجنح بالمتدبِّر عن فهم المعنى المُراد.

❁ يعدُّ القرآنُ الكريم والحديثُ الشريف كلُّه لفظة واحدة؛ فلا يُحكم بآيةٍ دون أُخرى، ولا بحديثٍ دون آخر؛ بلْ يُضمُّ كلُّ ذلك بعضُه إلى بعض؛ إذ ليس بعضُ ذلك أولى بالاتِّباع من بعض، ومن فعل غيرَ هذا؛ فقد تحكَّم بلا دليل.

❁ لا بدَّ في أيِّ نصٍّ لغويٍّ لمن رام فهمه وٱستنباط المعاني التي وُضع النصُّ ٱبتداء لتأديتها من ضمِّ الكلمات بعضها إلى بعض، وربط أجزائها، وٱتصالها أو تتابعها، وٱستيحاء ما تلقيه من ظلالٍ للمعنى وهي متكاملة مجتمعة متوالية في النصّ.

❁ لا يمكنُ عزلُ النصِّ عن مُحيطه الحيويِّ الذي نشأ في أجوائه وترعرع في أكنافه وتأثر بمناخه المعرفي؛ بلْ لولوج فضاء النصِّ العامِّ وتفكيك بنيته تفكيكاً يُبرز الأصول التي تتحكَّم في نتاج العنصر المعرفيِّ، والإضافات التي جاء النصُّ بها، وأبعادها الدلالية؛ وجب مُراعاة الروافد المعرفية التي أفاد النصُّ منها، أو ٱتخذ موقفاً إزاءها؛ فلا يمكن تأويل نصٍّ إلا باسترجاع حقيقة الجوِّ البيئيِّ العامِّ الذي نما النصُّ فيه، وترعرع في رُبُوعه.

❁ لا يمكنُ أن تقف اللغة عند ٱستعمال الكلمات المفردة والاكتفاء بها في صيغ التعبير المختلفة؛ وإنما تتعدَّاها إلى ترتيب تلك الكلمات في تراكيب مفيدة، تختلف معانيها تبعاً للمعنى المقصود والغرض المُتوخَّى من سوق العبارة التي ترِدُ فيها؛ وبالتالي لا يمكنُ أن يفهم الكلام من ألفاظٍ مفردة ومُجرَّدة؛ لأنَّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاعُ اللغة لم توضع لتعرفَ معانيها في أنفسها؛ ولكنْ لأنْ يُضمَّ بعضُها إلى بعض؛ فيُعرف ما بينها من فوائد وفرائد.

❁ لا تؤخذ الألفاظُ دوالَّ لذاتها؛ بلْ تؤخذ دلالتها متكاملة من خلال ٱرتباطها مع جيرانها، والكلمة عندما تدخل في تركيبٍ ما؛ فإنها تكتسب قيمتها من مقابلتها؛ لِمَا يسبقها أو يلحقها من كلماتٍ، وبعبارة أخرى: لا يمكنُ فهمُ أيِّ كلمةٍ على نحوٍ تامٍّ بمعزلٍ عن الكلمات الأخرى ذات الصِّلة بها، والتي تُحدِّد معناها.

❁ لكلِّ عنصرٍ لغويٍّ مكانُه في نظامٍ مُعيَّن، أو وظيفة، أو قيمة تستمدُّ من العلاقات التي يرتبط بها مع العناصر الأخرى من ذلك النظام.

❁ إنَّ العلاقة التي تنضوي تحتها الآيات الكريمة هي علاقة إجمال وتفصيل؛ فهي إذاً ليست منقطعة الصِّلة الدلالية فيما بينها؛ وإنْ تباعدتْ نصوصُها وتفرَّقت؛ وإنما تأتلف وتترابط بصِلَاتٍ دلالية، وهذا على مستوى الآية داخل النصِّ، والنصِّ داخل السُّورة؛ بلْ والسُّورة الحكيمة والقرآن الكريم برُمَّته.

❁ ليس المعنى العامُّ للَّفظة أو العبارة ما تحمله الوحدة المعجمية في نظامٍ قائمٍ على إقامة علاقاتٍ ومدِّ جسورٍ مع وحدات معجمية أخرى فحَسْبُ؛ وإنما هو عبارة عن علاقة معقدة ومتكاملة بين أحداثٍ كلامية وأوجُه أخرى متعدِّدة للواقع الموضوعي أيضاً.

❁ لا يُمكنُ إطلاقاً فصلُ معنى الكلام عن السياق الذي يَعرِضُ فيه، كما لا يُمكنُ إقصاؤُه عن سائر القرائن والأحوال المهمة الأخرى، وكلُّها مهمٌّ وله عند الكلمة أو التركيب بالٌ وشأن.

❁ يتطلَّب تشخيصُ معنى الكلام بشكلٍ دقيقٍ ومُحدَّد الاستعانة بوسائل أُخرى غيرِ المعجم تتكامل لأداء هذه الرسالة النبيلة؛ منها: معرفة نسق الكلام ونظمه، والإحاطة بالموقف المصاحب، والإلمام بالحالة الكلامية المُرافقة للكلام.

❁ لن يكون النظرُ في الكلمة القرآنية في حقيقته – كما هو ظاهره – نظراً في مفردة؛ بلْ هو نظرٌ في كلمةٍ نورانية ربانية قامتْ في بناء جُملة، قامتْ في بناء آية، قامتْ في بناء مَعْقد، قام في بناء سورة، قامتْ في بناء القرآن الكريم كلِّه.

❁ إنَّ العلاقة بين الألفاظ والتراكيب والسياق علاقة حميمة ومتكاملة ومتواشجة ومتشابكة، ولا وجود لأحدها من دون وجود العنصرين الآخرين؛ لأن ٱجتماعها وتكاملها يُؤدِّي إلى في التعبير عن «**المقام**»، أو «**الموقف**» الذي يُريد المُتكلِّم إيصالَه إلى المتلقِّي.

❁ إذا كانت المصاحباتُ اللغوية وغيرُ اللغوية بأنواعها قرائن دالَّة وأدوات مُعينة على تكامل فهم النصوص المكتوبة؛ فإنَّ واحداً من العوامل المهمة والظواهر البارزة المسهمة في تكامل فهم مدلولات النصوص المنطوقة هو طريقة الأداء اللغوي المُصاحبة للجُمل، أو ما يُطلق عليه ٱسم «**التطريز الصوتي**».

الهوامش والمصادر:

(١) الإعجاز اللغوي والبياني في القرآن الكريم: علي بن نايف الشحود/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص٤٠٨.

(٢) ينظر: قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله ﷻ: تأمُّلات الشيخ عبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني/ دار القلم (دمشق)، والدار الشامية (بيروت)، ط٤، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص٣٢٤.

(٣) ينظر: قواعد التدبر الأمثل/ ص١٣، و٦٧.

(٤) قواعد التدبر الأمثل/ ص١٣- ١٤، وينظر: ص٢٠٤.

(٥) قواعد التدبر الأمثل/ ص١٥، و١٧.

(٦) قواعد التدبر الأمثل/ ص٦٩.

(٧) قواعد التدبر الأمثل/ ص٦٣، و٧١.

(٨) ينظر: قواعد التدبر الأمثل/ ص٢٠٤- ٢٠٥، ولمسات بيانية في نصوص من التنزيل: أ. د. فاضل صالح السامرائي/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٦٨، وخذ إن شئت مثالاً على ذلك – والأمثلة كثيرة – : الآيات: ٥١- ٥٨ من سورة المائدة، والآيات: ٢٨- ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٩) ينظر: شرح كتاب (مقدِّمة في أصول التفسير)، لابن تيمية: محاضرات صوتية للشيخ محمد عُمَر سالم بازمول، فرَّغ الأشرطة وضبط الآيات والأحاديث وخرَّجها: كوكبة من طلبة العلم/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، ١٤٢٣هـ – ١٤٢٤هـ/ ص١٨٦- ١٨٧، والبحث البلاغي عند الأصوليين «أطروحة دكتوراه»: حسن هادي محمد/ الجامعة المستنصرية – كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٣٠٢، و٣١٦.

(١٠) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي محمد الآمدي، البغدادي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيِّد الجميلي/ دار الكتاب العربيّ (بيروت)، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م (١١٨/٣)، وينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣١١.

(١١) **المذل**: الغرض والضجر والقلق [ينظر: العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عَمْرِو بن تميم الفراهيدي، الأزدي، اليحمدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: أ. د. مهدي المخزومي، وأ. د. إبراهيم السامرائي/ دار الرشيد (بغداد)، ١٩٨٠، و١٩٨١، و١٩٨٢م، (١٨٨/٨)، وتاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي (توفِّي نحو ٣٩٣هـ)، تحقيق: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار/ دار العلم للملايين (بيروت)، ط١، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، (١٦٤/٢)، والمحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل الشهير بـ«ابن سيده»، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي/ دار الكتب العلمية (بيروت)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م (٧٥/١٠)، ولسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، الإفريقي، المصري (٧١١هـ)، دار الفكر (بيروت)، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (٦٢١/١١)].

(١٢) **التتايع**: التهافت في الشرِّ واللجاج، **والتتايع**: ركوب الأمر على خلاف الناس، وتتايع الحيرانُ في الأمر، والسكرانُ في المشي: رمى بنفسه سريعاً من غير تثبُّت، وتتايع القوم في الأرض؛ إذا تباعدوا فيها على عميً وشَدَهٍ!! [ينظر: العين (٢٢٧/٢)، وتاج اللغة وصحاح العربية (٦٧/١)، ومقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون/ دار الفكر (بيروت)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م (٣٢٩/١)، وتهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد عبد

المنعم خفاجي، والأستاذ محمد فرح العقدة/ مراجعة: الأستاذ محمد علي البيجاوي، (بلا معلومات نشر)، (٣٥٧/١)، والمحكم والمحيط الأعظم (٢٢٧/٢)].

(١٣) الخصائص: أبو الفتح عُثمان بن جِنِّي الموصلي، النَّحْوي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي النجَّار/ دار الكتب (القاهرة)، ١٣٧١هـ (٢٦٠/٣).

(١٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة: أ. د. تمام حسَّان/ دار الثقافة (الدار البيضاء)، ط٢، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ص٢٣٣، وعلم الدلالة – أصوله ومباحثه في التراث العربي: د. منقور عبد الجليل/ موقع ٱتحاد الكُتَّاب العرب على شبكة الإنترنت، مكتبة الأسد (دمشق)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٨٨.

(١٥) قرينة السياق: أ. د. تمام حسَّان، مطبعة عبير للكتاب (القاهرة)، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٣٧٥، وينظر: البحث الدلالي عند الأصوليين: د. محمد يوسف حبلص/ مكتبة عالم الكتب (بيروت)، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص٢٨، وأصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى: د. محمد سالم صالح/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص١.

(١٦) ينظر: علم الدلالة – أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص١٤٢.

(١٧) دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيُّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. محمد التنجي/ دار الكتاب العربي (بيروت)، ط١/ ١٩٩٥م، ص٤٦٩، وينظر: البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية «أطروحة دكتوراه»: مهدي حمد مصطفى عبد الله آل سيِّد علي العاني، إشراف: د. هدى محمد صالح الحديثي/ جامعة بغداد – كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، رمضان ١٤٢٤هـ/ تشرين الثاني ٢٠٠٣م، ص١٧١– ١٧٢، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣٠٤.

(١٨) علم الدلالة: أ. د. أحمد مختار عمر/ مكتبة دار العروبة (الكويت)، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٦٩، وينظر: اللغة بين العقل والمغامرة: د. مصطفى مندور/ منشأة المعارف (الإسكندرية)، ط١/ ١٩٧٤م، ص٩٧، ونظرية البنائية في النقد العربي: د. صلاح فضل/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٣٩.

(١٩) جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب: أ. د. ماهر مهدي هلال/ دار الحرية للطباعة (بغداد)، ط١/ ١٩٨٠م، ص١٧٧.

(٢٠) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان «Stephen Ullmann»، ترجمة وتعليق: أ. د. كمال محمد بِشْر/ مكتبة الشباب (القاهرة)، ط١٠ / ١٩٨٦م، ص٥٢– ٥٣، واللغة والمعنى والسياق: جون لاينز (John Lyons)، ترجمة: د. عباس صادق عبد الوهاب، مراجعة: د. يوئيل يوسف عزيز/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط١/ ١٩٨٧م، ص٢٢٢.

(٢١) دور الكلمة في اللغة/ ص٣٢، وينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسُّوَر: برهان الدين البقاعي (ت٨٨٥هـ)، مكتبة ٱبن تيمية (القاهرة)، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م (١٤/١)، وعلم الدلالة العربي/ ص٢١٨، وأصول النظرية السياقية الحديثة/ ص٦.

(٢٢) الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور ٱبن حسن آل سلمان/ دار ٱبن عفَّان (القاهرة)، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م (٢٦٦/٤)، وينظر: البحث الدلالي عند السرخسي في أصوله «رسالة ماجستير»: نوَّاس محمد علي عبد عون الخفاجي، إشراف: أ. م. د. ندى عبد الرحمن الشايع/ الجامعة المستنصرية – كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص١٠٤– ١٠٥.

(٢٣) الإتقان في علوم القرآن: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الإيمان (الإسكندرية)، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، «**النوع الثامن والسبعون – في معرفة شروط المفسِّر وآدابه**» (٤٦٧/٢).

(٢٤) ينظر: لسانيات النص – مدخل إلى ٱنسجام النص: د. محمد خطَّابي/ المركز الثقافي العربي (بيروت)، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص١٩٨، والبحث الدلالي عند السرخسي في أصوله/ ص١٠٥.

(٢٥) ينظر: علم اللغة – مقدِّمة للقارئ العربي: د. محمود السعران/ دار المعارف (القاهرة)، ١٩٦٢م، ص٢٨٨، واللغة والمعنى والسياق/ ص٨٣، وعلم الدلالة العربي/ ص٢١٧–٢١٨.

(٢٦) ينظر: علم اللغة، للسعران/ ص٢٨٨، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: أ. د. علي عبد الحسين زويِّن/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١٣٨، وظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة: أ. د. أحمد نصيف الجنابي/ بحث منشور في مجلَّة المَجْمَع العلمي العراقي – المجلد (٣٥– ج٤)، محرَّم ١٤٠٥هـ/ تشرين الأول ١٩٨٤م، ص٦٤، وأثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى: د. رشيد بلحبيب/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الأول (المغرب)، عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص١، واللغة والمعنى والسياق، للاينز/ ص٢٧– ٢٨، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى/ المؤسسة العربية للدراسات (بيروت)، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص٨٨.

(٢٧) ينظر: علم الدلالة، لعمر/ ص٦٩، والبحث الدلالي عند السرخسي في أصوله/ ص٩٣– ٩٤.

(٢٨) ينظر: دلالة الألفاظ: أ. د. إبراهيم أنيس/ مطبعة أبناء وهبة حسَّان (القاهرة)، ١٩٧٧م، ص٨٥، و١٠٦– ١٠٩، و٢١٣، ودور الكلمة في اللغة/ ص٦٢، و٩٠– ٩٤، وعلم الدلالة، لعمر/ ص٣٦– ٣٧، واللغة والمعنى والسياق/ ص٣٥.

(٢٩) ينظر: دور الكلمة في اللغة/ ص١٠١، والسياق وأثره في توجيه المعنى «أطروحة دكتوراه»: فوزي إبراهيم عبد الرزاق/ جامعة بغداد – كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ص٣٢– ٣٤.

(٣٠) اللغة والمعنى والسياق/ ص٨٣.

(٣١) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث/ ص٩٤.

(٣٢) ينظر: الخصائص (٩٨/٣)، وعلم الدلالة العربي/ ص٢٠، وعلم الدلالة – أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص١٨٠.

(٣٣) ورائدهم المقدَّم، وفارسهم المرجَّب في هذا الميدان هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي (٣٢٩– ٣٩٥هـ/ ٩٤١– ١٠٠٤م) في موسوعته المعجمية الثرة والفريدة «**مقاييس اللغة**».. فلقد ٱتبع عملاق الأصول اللغوية الثابتة والقواعد المعجمية المطَّردة أبو الحسين أحمد بن فارس رحمه الله، ٱتبع منهجاً لم يسبق إليه؛ إذ ردَّ كلَّ مادَّة من موادِّ اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة؛ فلا يكاد يخطئه التوفيق.. وقد ٱنفرد من بين اللغويين بهذا التأليف؛ إذ لم يسبقه إليه أحد، ولم يخلفه أحد كذلك بهذا المستوى السامي؛ ((إذ فطن إلى أن المادة اللغوية الواحدة قد تدلُّ على معنيين أصليين أو أكثر، تتدرج تحتها صيغها؛ فالتزم في مقاييسه أن ينبه على هذه المعاني الأصلية، وأن يفرِّق بين كلِّ واحدٍ منها، ويأتي تحته بما يحتوي عليه من صيغ)) [دراسات لغوية: أ. د. حسين نصَّار/ دار الرائد العربي (بيروت)، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٣٥، وفقه اللغة «مفهومه – موضوعاته

– قضاياه»: محمد بن إبراهيم الحمد (سلسلة بحوث ودرسات ومحاضرات)، عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، (١٩٢/١)، و(١٧/٣)].

ويقصد ٱبن فارس من لفظة «**المقاييس**» التي جعلها علماً على معجمه الرائد: إرجاع مفردات كلِّ مادَّة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات، يكون أصلاً لها ومقياساً، وتكون فروعاً تابع له، يقول في مقدِّمة مُعجمه مُعرباً عن منهجه العام فيه، ومشيراً إلى سبب تسميته بـ«**المقاييس**»: ((إنَّ للغة العرب مقاييس صحيح، وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألَّف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، وله خطر عظيم، وقد صدرنا كل فصل بأصله الذي تتفرع منه مسائله؛ حتى تكون الجملة الموجزة شامل للتفصيل، ويكون المجيب عما يسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه)) [المقاييس «المقدمة» (٤/١)، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي (ت٣٩٥هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج/ دار الكتب العلمية (بيروت)، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص٣٣، ومقدِّمة الصحاح: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار/ تقديم: الأستاذ عباس محمود العقَّاد، دار العلم للملايين (بيروت)، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٨٨– ٨٩، و١٢٠– ١٢٩، وتاريخ العربية: أ. د. إبراهيم السامرائي/ دار الكتب – جامعة الموصل (العراق)، ١٩٧٧م، ص٩٤– ٩٧، وعلم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: أ. د. محمود فهمي حجازي/ دار غريب (القاهرة)، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١٠٤– ١٠٥].

(٣٤) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: أ. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي (ت١٤٢٨هـ)، مطابع التعليم العالي (بغداد)، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص٢٥.

(٣٥) شذرات الذهب – دراسة في البلاغة القرآنية: أ. د. محمود توفيق محمد سعد/ مكتبة وهبة (القاهرة)، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٣٢– ٣٣، وينظر: الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن: أ. د. محمود توفيق محمد سعد/ مكتبة وهبة (القاهرة)، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص١٤٣– ١٥٠، و١٥٦– ١٥٧.

(٣٦) دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلاوي/ عن موقع ٱتحاد كُتَّاب العرب، وموقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص٦٣٤، وينظر: الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن/ ص٣٤١.

(٣٧) قال صلاح الدِّين الزعبلاوي: ((في علم اللغة الحديث تقسم البنية اللغوية إلى وحدات لغوية دالَّة، وأخرى غير دالَّة، ويقصد بغير الدَّالَّة: حروف المباني؛ أي: حروف الهجاء؛ وهي أصغر صورة معتمدة، ويدعونها بـ«**الفونيم**»، ويقصد بالدَّالَّة: أصغر وحدة لغوية ذات معنىً؛ كالأسماء، والأفعال، وحروف المعاني، ويدعونها بـ«**المورفيم**»؛ فـ«**الفونيم**»: أصغر وحدة للأصوات، و«**المورفيم**»: أصغر وحدة للمعاني)) [دراسات في النحو/ ص٦٥٩].

(٣٨) نقلاً عن: دراسات في النحو/ ص٦٣٥.

(٣٩) نقلاً عن: دراسات في النحو/ ص٦٣٥.

(٤٠) «**بسيط**» بمعنى مبسوط، فسيح، واسع، لا كما يتداوله العوامُّ اليوم في معاني الضيق والمحدودية والضآلة!!

(٤١) دراسات في النحو/ ص٦٣٥.

(٤٢) ينظر: البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية/ ص١٧١.

(٤٣) ينظر: البيان والتبيين: أبو عثمان عَمْرو بن بحر الشهير بـ«الجاحظ»، (ت٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانچي (القاهرة)، ط٧، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م (١٣٦/١)، وكتاب الصناعتين «الكتابة والشعر»: أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط٢، ١٤١٨هـ/ ص١٣٥، والتلخيص في علوم البلاغة: أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني، الشافعي، المعروف بـ«خطيب دمشق»، (ت٧٣٩هـ)، ضبط وشرْح: عبد الرحمن البرقوقي/ المكتبة التجارية الكبرى (القاهرة)، (ب. ت)، ص٣٤، واللغة العربية – معناها ومبناها: أ. د. تمام حسَّان/ الهيئة المصرية العامَّة للكتاب (القاهرة)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٢.

(٤٤) ينظر: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية (٣٦/١).

(٤٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ ص٣٣٧.

(٤٦) ينظر: اللغة العربية – معناها ومبناها/ ص١٩٤ وما بعدها، والأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة وأثرها في دلالة النصِّ القرآني «رسالة ماجستير»: أسامة صباح عبد الله الرفاعي، إشراف: أ. م. د. عدنان عبد الكريم جمعة/ جامعة البصرة – كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٥٤، والتكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم «أطروحة دكتوراه»: فلاح حسن كَاطع، إشراف: أ. د. حسن يحيى محمد رضا الخفاجي/ الجامعة المستنصرية – كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، شعبان ١٤٢٥هـ/ تشرين الأول ٢٠٠٥ م، ص٤٨– ٤٩، وأثر حروف المعاني في تعدد المعنى: د. عُرابي أحمد/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص١٨٧، والقرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني «أطروحة دكتوراه»: عدوية عبد الجبار كريم الشرع، إشراف: أ. د. گاصد ياسر حسين الزيدي/ جامعة بغداد – كلية التربية للبنات (قسم اللغة العربية)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص٨– ٩.

(٤٧) التكوينات النحوية للمجاز المرسل/ ص٤٢.

(٤٨) النحو والدلالة «مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي»: د. محمد حماسة عبد اللطيف/ بلا دار نشر (القاهرة)، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص٩٨.

(٤٩) اللغة العربية – معناها ومبناها/ ص٣٧٢.

(٥٠) ينظر: البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تقديم وتعليق: مصطفى عبد القادر عطا/ دار الفكر (بيروت)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، (٢٩١/١)، و(١٧٢/٢)، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم «أصلُه أطروحة دكتوراه»: د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطَّيَّار/ دار ٱبن الجوزي (الدَّمَّام)، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٩٥، والبحث الدلالي عند السرخسي في أصوله/ ص١٠٤.

(٥١) ينظر: دور الكلمة في اللغة/ ص٦٦– ٦٧.

(٥٢) ينظر: اللغة العربية – معناها ومبناها/ ص٣٣٧– ٣٣٩، ودراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمُّودة/ الدار الجامعية (القاهرة)، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص٢١٤، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣١٤.

(٥٣) ينظر: الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي: أ. د. گاصد ياسر حسين الزيدي/ مجلة آداب الرافدين، العدد (٢٦)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ص١٢٥، واللغة العربية – معناها ومبناها/ ص٣٣٧– ٣٣٩، وعلم

اللغة، للسعران/ ص٣٣٨، وعلم الدلالة – أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص٢٩٨– ٣٠١، ودراسة المعنى عند الأصوليين/ ص٢١٣– ٢١٧.

(٥٤) القائل هو أبو المستهل الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي (٦٠– ١٢٦هـ/٦٨٠– ٧٤٤م)، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقةً في علمه، منحازاً إلى بني هاشم، كثير المدح لهم، متعصِّباً للمضرية على القحطانية، وهو من أصحاب الملحمات [ينظر: الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري (ت٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٥٦٢، وخزانة الأدب ولبُّ لسان العرب عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية (بيروت)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (٨٦/١– ٨٧)، والأعلام «قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين»: خير الدين الزركلي (ت١٤١٠هـ)، دار العلم للملايين (بيروت)، ط٥/ ١٩٨٠م (٢٣٣/٥)].

(٥٥) ينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣٠٠، و٣١٣ وما بعدها.

(٥٦) نحو علم الترجمة: يوجين أ. نيدا، ترجمة: ماجد النَّجَّار/ دار الشؤون الثقافية (بغداد)، ط٢، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، ص٢٠٨، وينظر: دراسات في علم اللغة (القسم الثاني): أ. د. كمال محمد بِشْر/ دار المعارف (القاهرة)، ط٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ص١٦٥، واللغة العربية – معناها ومبناها/ ص١٢٣– ١٢٤، وعلم الدلالة، لعمر/ ص٧١، والبلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطَّلب/ الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة)، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٢٣٠– ٢٣٤، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣١٣.

(٥٧) المستصفى من علم الأصول: الإمام أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد سليمان الأشقر/ مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص١٨٥، وينظر: دراسة المعنى عند الأصوليين/ ص٢٢٩– ٢٣٠، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣٠٦.

(٥٨) الخطاب الشرعي وطرق استثماره: د. إدريس حمَّادي/ المركز الثقافي العربي (بيروت)، ط١/ ١٩٩٤م، ص١٤٨، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣١٣.

(٥٩) مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني – قراءة في ضوء الأسلوبية: نصر حامد أبو زيد/ مجلة فصول – المجلد الخامس (العدد الأول)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة)، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص١٤.

(٦٠) ينظر: علم الدلالة: للمستشرق الفرنسي پيير جيرو (Piere Giraud)، ترجمة: د. منذر عيَّاشي، وأنطوان أبو زيد/ دار طلاس للدِّراسات (دمشق)، ط١/ ١٩٨١م، ص٦٣، والدلالة اللغوية عند العرب: د. عبد الكريم مجاهد/ دار الضياء (عمَّان)، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص١٩٤، وعلم الدلالة – أصوله ومباحثه في التراث العربي/ ص٢١٦، والبحث الدلالي في إرشاد العقل السليم لأبي السعود العمادي (ت٩٨٢هـ)، «أطروحة دكتوراه»: زينب عبد الحسين بلال السلطاني، إشراف: أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي/ جامعة بغداد – كلية التربية للبنات (قسم اللغة العربية)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٢٠٨، والدلالة السياقية عند اللغويين «رسالة ماجستير»: عواطف كنوش مصطفى عيسى/ جامعة البصرة – كلية الآداب، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص٢٨٧– ٣٠١.

(٦١) البلاغة والأسلوبية/ ص٢٣٠.

(٦٢) دلالة الألفاظ/ ص٢١٣.

(٦٣) بنية اللغة الشعرية: جان كوهن، ترجمة: محمد عبد الولي، ومحمد العمري/ دار توبقال (الدار البيضاء)، ط١/ ١٩٨٦م: ص١٠٦، وينظر: البحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣١٢.

(٦٤) البرهان في علوم القرآن (٢٠٢/٢)، وينظر: المستصفى (٣٣٩/١)، ولباب النقول في أسباب النزول: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار إحياء العلوم (بيروت)، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م، ص٥، ومباحث في علوم القرآن: أ. د. صبحي الصَّالح (ت١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين (بيروت)، ط١٨، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص١٣٠، والبقاعي ومنهجه في التفسير«رسالة ماجستير»: أكرم عبد الوهاب محمد أمين/ جامعة بغداد – كلية العلوم الإسلامية (قسم أصول الدين)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٢٠٢، ودراسة المعنى عند الأصوليين/ ص٢٢١، ومن علوم القرآن وتحليل نصوصه: د. عبد القادر حسين/ دار قَطَرِيِّ بن الفُجَاءة (قطر)، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٦٣.

(٦٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢٢/١، وما بعدها)، والإتقان في علوم القرآن (٨٧/١، وما بعدها)، والدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي/ ص١٢٩، والبحث البلاغي عند الأصوليين/ ص٣٠٢، والبحث الدلالي في نظم الدُّرر للبقاعي (ت ٨٨٥هـ)، «أطروحة دكتوراه»: عزيز سليم علي القريشي، إشراف: أ. م. د. لطيفة عبد الرسول عبد/ الجامعة المستنصرية – كلية التربية (قسم اللغة العربية)، جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ/ آب ٢٠٠٤م، ص١٧١.

(٦٦) علم اللغة العام «الأصوات»: أ. د. كمال محمد بِشْر/ دار المعارف (القاهرة)، ١٩٧٥م، ص١٩٨، وينظر: التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي: «علامات الإعراب والبناء أنموذجاً»، «أطروحة دكتوراه»: عقيل رحيم علي اللَّامي، إشراف: أ. د. محمد ضاري حمَّادي/ جامعة بغداد – كلية الآداب (قسم اللغة العربية)، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٢٦.

(٦٧) ينظر: اللغة العربية – معناها ومبناها/ ص٢٢٦– ٢٢٨، وأثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية: د. سامي عوض، وياسر محمد مطره چي/ مجلَّة جامعة تشرين/ المجلَّد (٢٩)، العدد (١) لسنة ٢٠٠٧م، ص٣٠– ٣١، وفي نحو اللغة وتراكيبها «منهج وتطبيق»: د. خليل أحمد عمايرة/ عالم المعرفة (جدَّة)، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص١٧٣، ومواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: د. عبد الفتَّاح الحمُّوز/ مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات (عمَّان)، العدد الأول – المجلَّد الثاني، حزيران، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٥٣–٥٤، وأسباب التعدُّد في التحليل النحوي: د. محمود حسن الجاسم/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص٣٧.

(٦٨) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الشهير بـ«تفسير الطبري»: أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: الأستاذ محمود محمد شاكر، والأستاذ أحمد محمد شاكر/ دار المعارف (القاهرة)، ط٢، (ب. ت)، (٢٤٧/٧– ٢٥١)، والجامع لأحكام القرآن، الشهير بـ«تفسير القرطبيّ»: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، القرطبي، المالكي (ت٦٧١هـ)، دار الكتاب العربي (القاهرة)، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، (٢٧/٧– ٢٨)، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، الشهير بـ«تفسير الثعالبي»: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد أبن مخلوف الثعالبي، (ت٨٧٥هـ)، مؤسسة الأعلمي، (بيروت)، (ب. ت)، (٥٣٤/١– ٥٣٥)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الشهير بـ«تفسير الآلوسي»: أبو الثناء شهاب الدين العلاَّمة السيِّد محمود بن عبد الله بن محمود الآلوسي، البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، (١٩٨/٧– ٢٠١).

(٦٩) ينظر: اللغة العربية – معناها ومبناها/ ص٢٢٦.

(٧٠) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية: د. سمير شريف ستيتية/ مجلَّة المورد، المجلَّد (١٨)، العدد الأول، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٣٢- ٣٤.

(٧١) ينظر: التنغيم ودلالته في العربية: يوسف عبد الله الجوارنة/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص٧.

(٧٢) ينظر: التنغيم اللغوي في القرآن الكريم: د. سمير إبراهيم وحيد العزاوي/ دار الضياء (عمَّان)، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٣٩.

(٧٣) ينظر: النقد الأدبي – أصوله ومناهجه: سيِّد قطب (ت١٣٨٥هـ)، دار الفكر العربي (بيروت)، ط٤، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص٣٩، والمظاهر الصوتية وأثرها في بيان مقاصد التنزيل: بحث أعدَّه الطيب دبَّه/ عن موقع المكتبة الشاملة على شبكة الإنترنت، (ب. ت)، ص١، وجرس الألفاظ/ ص٢٨، و٢٨٥، واللغة: الأستاذ جوزيف فندريس «Joseph Vendryes»، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ود. محمد القصَّاص/ مطبعة لجنة البيان العربي (القاهرة)، ١٩٥٠م، ص٢٩.

(٧٤) ينظر: الجهود الصوتية في كتب البلاغة العربية من القرن الثالث حتى القرن السابع الهجري «أطروحة دكتوراه»: حسن أحمد مهاوش العزَّاوي، إشراف: أ. د. أحمد شاكر غضيب/ جامعة بغداد – كلية التربية ٱبن رشد (قسم اللغة العربية)، جمادى الثانية ١٤٢٤هـ/ آب ٢٠٠٣م، ص١٩٠.

Summary:

In the name of Allah, Most gracious, Most Merciful

Praise be to Allah, the Lord of the worlds, blessing be upon our Prophet Mohammed, his family, relatives and companion.

The research aims to explicits an important side which sustains in extending the significances of the Holy Qurans language and exceeding it over its mere verbal and structural forms.

The research consists of five topics:

The first speaks about the horizon of extension in our glorious Arabic Language and its greatest.

The second examplifying some analytic examples for the pheneweron of significance-extensity in the Holy Quran.

The fifth showes a chosen groups of affecting Pheneweuons on significance-extensity extending the sewantic horizons and fumally the couclusion which contains the main results I have reached with an index of sources and referuces of the research.